أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي في قطر

The Impact of Applying International Internal Auditing Standards on the Efficiency of Financial Performance in Qatar Banking Sector

إعداد

خليفة مبارك راشد آل خليفة

إشراف الأستاذ الدكتور

بشير عبد العظيم البنا

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة عمان العربية

2014

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت رسالة الماجستير للطالب خليفة آل خليفة بتاريخ 2014/4/1 وعنوانها (أثـر تطبيـق معايير التدقيق الداخلي الدولية في كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي)

وقد أُجيزت بتاريخ 1 /5/ 2014م .

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيـــــع
د. ظاهر شاهر القشي	رئيسا	.....
أ.د. بشير عبد العظيم البنا	عضوا و مشرفاً	.....
أ. د. وليد زكريا صيام	عضواً/ خارجياً	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفويض

أنا الطالب خليفة مبارك راشد آل خليفة، أفوض جامعة عمان العربية بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا والكترونيا للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات أو المؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: خليفة مبارك راشد آل خليفة.

التوقيع:

التاريخ: ٢٠/٩/٢٠١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

أهدي هذه الرسالة إلى

وطني قطر

وإلى جميع الأهل والأحباب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم للأستاذ الدكتور الفاضل
بشير عبد العظيم البنا
بجزيل الشكر ووافر الامتنان على جهوده الحثيثة لإثراء هذه الرسالة راجيا الله أن يكون هذا الجهد في ميزان حسناته

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

Contents

أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي في قطر.....أ
قرار لجنة المناقشة ..... ب
التفويض..... ب
الإهداء.....د
الشكر والتقدير.....ه
فهرس المحتويات.....و
قائمة الجداول..... ح
قائمة الأشكال.....ط
قائمة الملاحق .....ي
ملخص الدراسة .....ك
Abstract..... ل
الفصل الأول الإطار العام للدراسة..... 1
المقدمة..... 2
مشكلة الدراسة 3
السؤال الرئيسي: 3
أهمية الدراسة 4
فرضيات الدراسة..... 4
أنموذج الدراسة 5
التعريفات الإجرائية: 6
حدود الدراسة..... 9
الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة 10
أولاً: الإطار النظري..... 11
ثانياً: الدراسات السابقة..... 26
الفصل الثالث تحليل البيانات واختبار الفرضيات..... 33
منهج الدراسة:..... 34
مصادر جمع البيانات والمعلومات 34
مجتمع الدراسة:..... 34
عينة الدراسة: 35

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخصائص الشخصية للمستجيبين على اداة الدراسة: 35
صدق الأداة وثباتها 36
الأساليب الإحصائية المستخدمة: 38
الفصل الرابع عرض نتائج الدراسة واختبار فرضياتها 39
نتائج أسئلة الدراسة: 41
- نتائج مناقشة الفرضيات 60
الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات الفصل الخامس 63
مناقشة النتائج: 64
التوصيات: 67
المراجع 68
الملاحق 74

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
جدول رقم (1): توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في التدقيق الداخلي	40
جدول رقم (2): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	41
جدول رقم (3): معامل الارتباط بين فقرات الاستبانة	42
جدول رقم (4): نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة	43
جدول (5) درجة الأهمية النسبية	47
الجدول رقم (6)المتوسطات الحسابية لمجال معايير الخواص	47
الجدول رقم (7)المتوسطات الحسابية لمجال معايير الأداء	49
الجدول رقم (8)المتوسطات الحسابية لمجال معايير التطبيق	52
جدول رقم (9): بيانات البنك الأهلي خلال الفترة (2010 - 2012)	55
جدول رقم (10): بيانات البنك التجاري القطري خلال الفترة (2010 - 2012)	57
جدول رقم (11): بيانات بنك الخليج التجاري خلال الفترة (2010 - 2012)	59
جدول رقم (12): بيانات بنك الدوحة خلال الفترة (2010 - 2012)	61
جدول رقم (13): بيانات بنك قطر الوطني خلال الفترة (2010 - 2012)	63
جدول رقم (14): بيانات بنك قطر الدولي خلال الفترة (2010 - 2012)	65
جدول رقم (15) تحليل كفاءة أداء البنوك القطرية عينة الدراسة	67
جدول رقم (16): اختبار الانحدار للفرضية الفرعية الأولى	69
جدول رقم (17): اختبار الانحدار للفرضية الفرعية الثانية	70
جدول رقم (18): اختبار الانحدار للفرضية الفرعية الثالثة	71

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
1	شكل رقم (1): أنموذج الدراسة	6

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
1	ملحق (1): الاستبانة	87
2	ملحق (2): أسماء المحكمين	92
3	ملحق(3) : مجتمع الدراسة	93

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية بعناصرها (معايير الخواص، معايير الأداء، معايير التطبيق) في كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من (12) بنكا وتكونت عينة الدراسة من (6) بنوك تجارية في دولة قطر، حيث قام الباحث بتصميم استبانة وتوزيعها على المدققين الداخليين والمدراء الماليية، لمعرفة مدى تطبيقهم لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، كما قام بتحليل القوائم المالية لهم لقياس الأداء المالي، وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

- يتم تطبيق كل من معايير الخواص ومعايير الأداء ومعايير التطبيق في القطاع المصرفي القطري بدرجة مرتفعة.

- كما أشارت النتائج أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق كل من معايير الخواص ومعايير الأداء ومعايير التطبيق على كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي.

وأخيرا أوصت الدراسة بما يلي:

- عقد الدورات التدريبية المستمرة التي تجعل المدققين الداخليين في البنوك القطرية على تماس دائم مع التطورات التي تحصل على معايير التدقيق الدولية.
- ضرورة زيادة الصلاحيات الممنوحة للمدققين الداخليين اللازمة لأدائهم أعمالهم بكفاءة وفاعلية.
- ضرورة التخطيط الجيد لعمليات التدقيق الداخلي في البنك وفق معايير التدقيق الداخلي الدولية، ومن ثم مراقبة تنفيذ الخطط الموضوعة بجودة وكفاءة.
- حث المدققين على الالتزام بكل ما نصت عليه معايير الدقيق الداخلي الدولية لضمان الزاهة والشفافية في العمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

This study aimed to identify the impact of applying international internal auditing (Properties, Performance and Application standards) in the efficiency of financial performance in Qatar banking sector. The researcher used the descriptive analytical approach, and the study population consists of (12) commercial banks and the sample consisted of (6) commercial banks in Qatar which present (50%) of study population. The researcher designed a questionnaire and distributed to internal auditors and financial managers to study the banks commitment of applying the international internal auditing standards, and analysis the financial Statements to measure the financial performance of the banks. The results of the study showed the following:

- Properties standards, Performance standards and Application standards are applied in the Qatari banking sector in high degree.
- The results indicated that there is a statistically significant effect at the level of significance (α = 0.05) for the application of the standards of properties on the efficiency of the financial performance of the banking sector.
- The results showed that there is a statistically significant effect at the level of significance (α = 0.05) for the application of Properties standards, Performance standards and Application standards on the efficiency of the financial performance of the banking sector.

Finally, the study recommended the following:

- Continuing training courses that make internal auditors in the Qatari banks on a permanent contact with the developments that happens on International Internal Auditing Standards .

www.manaraa.com

م

- There is a need to increase the powers of the internal auditors required for the performance of their work efficiently and effectively .
- There is a need for good planning for internal audits in accordance with the Bank's internal audit of international standards, and then monitor the implementation of the plans in quality and efficiency way .
- Urged auditors to comply with all the provisions of the exact procedure of international standards to ensure the Integrity and transparency in the work.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

المقدمة
مشكلة الدراسة
أهمية الدراسة
فرضيات الدراسة
نموذج الدراسة
التعريفات الإجرائية

حدود الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

المقدمة

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالتدقيق الداخلي بسبب اتساع أعمال المنظمات في عصر العولمة وذلك بهدف حماية أصول وممتلكات هذه المنظمات لمنع الانحرافات المالية ومن أجل الحصول على البيانات المالية الدقيقة لاستخدامها في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية.

ويشكل التدقيق الداخلي وسيلة ذات فعالية في دعم رقابة الإدارة على جميع أنشطة وعمليات المنظمة، والتحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة، كما يعطي التدقيق الداخلي مؤشراً لمدى تحقق غايات وأهداف المنظمة، ومدى الانحراف عن ذلك، مما يساعد الإدارة على تصحيح مسار المنظمة ومساعدتها في تبني السياسات والتخطيط واتخاذ القرارات.

وفي ظل زيادة عدد الشركات متعددة الجنسيات وانتشار فروعها في بلدان عديدة، وما رافق ذلك من تعقيدات في أنظمتها المالية والمحاسبية أصبح وجود معايير دولية تحكم عملية التدقيق الداخلي أمرا مهماً لا غنى عنه في ظل التوسع والانتشار الكبير في عمل المنظمات خارج نطاقها المحلي.

وتعرف معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها بأنها المبادئ الأساسية والإجراءات التي ينبغي إتباعها من أجل القيام بواجبات مهنة التدقيق الداخلي وهذه المعايير تلقى القبول العام لدى شريحة واسعة من الدول(الجوهر والعقدة، 2010، ص115).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحيث إن قطاع البنوك في دولة قطر يعد من أهم القطاعات التي تساهم في رفد الاقتصاد فإن عملية اتخاذ القرار الذي سيؤدي إلى كفاءة الأداء المالي تتطلب المزيد من المعلومات ذات الجودة العالية وبما إن دوائر التدقيق الداخلي في هذه البنوك تناط بها مهمة توفير المعلومات لمساعدة الإدارة، تأتي هذه الدراسة لبيان أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي في قطر.

مشكلة الدراسة

أدت الأزمات المالية المتتابعة إلى الاهتمام أكثر بالتدقيق الداخلي في ظل اتهام المدققين بعدم قيامهم بواجباتهم تجاه المنظمات التي انهارت. ويعد القطاع المصرفي من أكثر القطاعات التي تأثرت بسبب هذه الأزمات، حيث تضرر القطاع المصرفي القطري بسبب علاقته الخارجية واستثماراته الدولية في الخارج، وقد تلقت البنوك المحلية دعمًا حكوميًا كبيراً ساعد على الحدّ من خسائرها. إذ جرى ضخ ما يوازي 6 مليارات دولار في البنوك عن طريق شراء الأسهم والعقارات، وهو ما يقارب 6 %من الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من عام 2009(International Monetary Fund, 2010). وبسبب تذبذب أسعار العقارات قامت الحكومة القطرية بشراء المحافظ العقارية للبنوك في مايو / أيار 2009. ولولا سياسة الحكومة القطرية اثناء الازمة لعانى القطاع المصرفي بشكل كبير من الازمة المالية، وإن هذا الأمر أثار التساؤل حول أنشطة التدقيق الداخلي البنوك القطرية ومدى التزامها بمعايير التدقيق الداخلي المتعلقة بالخواص، و بمعايير الأداء الواجب مراعاتها عند إجراء عمليات التدقيق الداخلي في البنوك، وبمعايير التطبيق.

وبالتالي فإن الغرض من هذه الدراسة هو توضيح أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي في قطر. ولتحقيق هذا الغرض يجب الإجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال الرئيسي:

هل يوجد أثر لتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية بعناصرها (معايير الخواص، معايير الأداء، معايير التطبيق) على كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتفرع عنه الأسئلة الآتية:

1- هل يوجد أثر لتطبيق معايير الخواص على كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي؟

2- هل يوجد أثر لتطبيق معايير الأداء على كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي؟

3- هل يوجد أثر لتطبيق معايير التطبيق على كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة لأنها تسعى لتوضيح أثر التزام البنوك التجارية القطرية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في ظل النمو المتسارع للقطاع المصرفي في قطر وحاجة باقي قطاعات الاقتصاد القطري لوجود قطاع مصرفي قوي وداعم للمشاريع في كافة المجالات حيث يساهم القطاع المصرفي بحوالي (62.1) مليار ريال قطري من إجمالي الناتج المحلي البالغ في العام 2013 ما يقارب 737 مليار ريال قطري (بورصة قطر، 2013) الأمر الذي يؤكد على أهمية هذه الدراسة.

أما الأهمية العملية فتتمثل في توضيح أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي في قطر، وتوضيح أهمية هذا الأثر الذي ينعكس على أداء هذه البنوك، وتشجيع البنوك التي تلتزم بهذه المعايير على مواصلة هذا الالتزام وتوضيح المنفعة المتحصلة للبنوك منه، وحث البنوك التي لا تلتزم بمعايير التدقيق الداخلي على الالتزام بها من توضيح الإجراءات الواجب إتباعها لتحقيق هذا الالتزام والفائدة المرجوة منه لقطاع البنوك في دولة قطر.

أما الأهمية النظرية للدراسة فتتمثل في توفير بيانات للمختصين والمهتمين والقائمين على القطاع المصرفي القطري بأثر التزام البنوك في القطاع المصرفي القطري بمعايير التدقيق الداخلي الدولية على كفاءة الأداء المالي لهذه البنوك.

فرضيات الدراسة

سعت الدراسة للتحقق من الفرضيات الصفرية الآتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الرئيسية

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية بعناصرها (معايير الخواص، معايير الأداء، معايير التطبيق) على كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي.

وتتفرع عنها الفرضيات الآتية:

1- **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لتطبيق معايير الخواص، على كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي.**

2- **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لتطبيق معايير الأداء، على كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي.**

3- **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لتطبيق معايير التطبيق على كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي.**

أنموذج الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وفرضياتها، قام الباحث ببناء نموذج الدراسة على النحو الآتي:

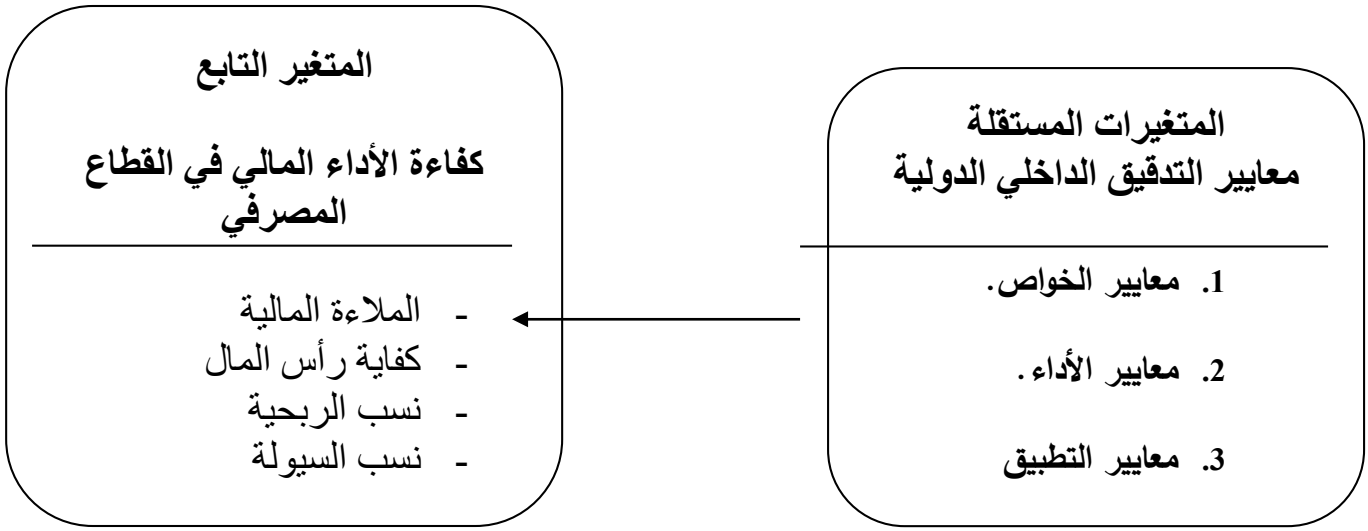

الشكل (ا) أنموذج الدراسة من إعداد الباحث بالرجوع إلى معايير التدقيق الداخلي الدولية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعريفات الإجرائية:

معايير الخواص: وهي المعايير التي تختص بالصفات الخاصة بالمؤسسات والمدققين وتشمل:

أ- وثيقة التدقيق وتشمل أهداف وصلاحيات ومسؤوليات المدققين الداخليين.

ب- موقع دائرة التدقيق على الهيكل التنظيمي وموضوعية المدققين.

ج- المهارة المهنية المطلوبة من المدققين لإنجاز أعمالهم بكفاءة ومهارة وخبرة.

د- التدقيق على التدقيق من خلال برنامج الرقابة النوعية.

معايير الأداء: هي المعايير التي تصف طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي وتضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس أداء التدقيق الداخلي بواسطتها وتشمل كل من إدارة نشاط التدقيق من خلال إعداد الخطة السنوية المبنية على أساس تعميم المخاطر. وطبيعة العمل وذلك من خلال فحص وتعميم مدى وفعالية نظام الرقابة الداخلية. والتخطيط لمهمة التدقيق أي إعداد برامج التدقيق والذي يحتوي على الأهداف نطاق المهمة والإجراءات. و تنفيذ عملية التدقيق من خلال تقييم وتدوين معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة في الملف الدائم والجاري. وإيصال النتائج (التقارير) للمعنيين. ومتابعة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التدقيق. و توضيح لقبول الإدارة بعدم تنفيذ بعض من توصيات المدققين (قبول درجة الخطر).

معايير التطبيق: هي تطبيق كل من معايير الخواص ومعايير الأداء في حالات محددة، مثل: اختيارات الالتزام، التحقيق بالغش والاحتيال أو مشروع التقييم الذاتي للرقابة.

كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي: هي قدرة منشآت القطاع المصرفي على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات، وتم قياس هذا المتغير عبر تحليل الملاءة المالية للمؤسسات بالإضافة إلى نسب الربحية ونسب السيولة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاءة المالية: يعتبر موضوع الملاءة من المواضيع المهمة لكل من السلطات الرقابية والبنوك على حد سواء كونها تمثل أهم عنصر من عناصر متانة وضع البنوك يمكن تعريف درجة الملاءة لدى البنك باحتمالية إعسار البنك (The likelihood of insolvency)، بمعنى أن انخفاض هذه الاحتمالية يعني ارتفاع درجة ملاءة البنك (Greenspan 1998).

كفاية رأس المال: هو مصطلح يوضح العلاقة بين مصادر رأس مال المصرف والمخاطر المحيطة بموجودات المصرف وأي عمليات أخرى. وتعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة المصرف أي قدرة المصرف على تسديد التزاماته ومواجهة أي خسائر قد تحدث في المستقبل. وإن مفهوم كفاية رأس المال يحدد العلاقة التي تربط بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة به (موجودات المصرف). وتعتبر كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار، حيث كلما انخفض احتمال إعسار المصرف ارتفعت تبعا لذلك درجة ملاءته المالية، والعكس من ذلك صحيح، حيث كلما ارتفعت احتمالية إعسار المصرف انخفضت ملاءته المالية.

نسب الربحية:

تعتبر الربحية مؤشر لنجاح الأعمال. ومقياس الربحية هو الاهتمام الرئيسي لجميع الأطراف المعنية مثل الدائنون والمستثمرون والمالكون والإدارة، ويؤخذ صافي المبيعات كقاسم مشترك في حساب جميع نسب العائد. ويمثل هامش إجمالي الربح وهامش الربح التشغيلي وهامش صافي الربح مقدرة الشركة على ترجمة المبيعات إلى ربح في مراحل مختلفة من التحليل. ويتم حسابها من خلال (الكور، 2008):

- هامش إجمالي الربح : هو أحد النسب الأكثر أهمية لقياس ربحية الشركة. ويُحتسب هامش إجمالي الربح من خلال طرح تكلفة المبيعات من صافي المبيعات. وهذا المعدل يعكس العلاقة بين إجمالي المبيعات وتكلفة المبيعات. وهامش إجمالي الربح الناتج يقسم على المبيعات للوصول إلى نسبة هامش إجمالي الربح. وهذه النسبة تشير إلى الهامش المتوفر لامتصاص تكاليف البيع والإدارة وغيرها من المصاريف والخسائر للوصول إلى صافي الربح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هامش الربح التشغيلي : الربح التشغيلي هو مؤشر آخر مفيد لقياس الربحية الناتجة فقط عن النشاط الأساسي للمنشأة. وهذا المعدل يعكس العلاقة بين الربح التشغيلي والمبيعات. ويظهر العائد من النشاط الأساسي قبل المصاريف غير التشغيلية والإيرادات والضرائب قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من أعمالها الأساسية.

هامش صافي الربح : تمثل العلاقة بين صافي الربح والمبيعات. إن حساب هذه النسبة يمكن أن يُعدّل استناداً إلى حاجة المحلل مثل استبدال صافي الربح بالعائد قبل تكاليف الفائدة أو العائد بعد الفائدة والضرائب. ويجب على المحلل أن يبحث عن أي دخل/مصاريف أو ربح/خسارة غير عادي أو غير متكرر فيما يتعلق مباشرة بالنشاط الأساسي للشركة. ويجب أن تُستثنى هذه البنود عند قياس (الفاعلية البحتة) للشركة.

العائد على الموجودات/الاستثمار: يقيس هذا المعدل الفعالية الكلية للشركة في تحقيق الربح من خلال الاستثمارات والموجودات المتاحة لديها. وكلما زاد هذا المعدل كلما كانت الربحية أكبر. وهذا المعدل مؤشر على الربحية الكلية للشركة ذات الرأسمال المتوفر من خلال الأسهم والديون الرأسمالية. والمستثمرون حريصون على النظر إلى هذا المعدل لأنه يعطي صورة واضحة عن ربحية الشركة.

العائد على حقوق المساهمين: يقيس العائد الذي تحققة الشركة للمساهمين. حيث يلعب هذا المعدل دوراً هاماً في قرارات الاستثمار الخاصة بمُلاّك الأسهم أو الحقوق. ويتطلع المُلاّك إلى التزايد في هذا المعدل..

نسب السيولة: تعرف سيولة المصرف، على أنها القدرة على الوفاء بسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب دون الاضطرار إلى بيع أصول مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بفائدة مرتفعة لتلبية احتياجات السيولة. وتعتبر السيولة مؤشرا قويا يعتمد عليه العملاء في المقارنة بين القوة المالية للمصارف، لكون أن السيولة المرتفعة وقدرة المصرف على تحويل الأصول إلى سيولة بشكل سريع ومن دون تحقيق خسائر، يعني ذلك أن المصرف يتمتع بمركز مالي ونقدي متين، يستحوذ على ثقة المودعين والمستثمرين والمساهمين، بما في ذلك المدنيون والدائنون. (الكور، 2008)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حدود الدراسة

- الحدود الزمنية: هي الفترة الزمنية التي تطلب عملية استكمال الدراسة وجمع البيانات المطلوبة واستخلاص النتائج والتوصيات على مدار العامين (2010 – 2012)

الحدود المكانية: القطاع المصرفي في دولة قطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

الدراسات السابقة

- **الدراسات العربية**
- **الدراسات الأجنبية**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

مفهوم التدقيق الداخلي

تطور التدقيق الداخلي عبر مراحل تواكب الخدمات التي تؤديها هذه الوظيفة كأداة مهمة تساعد الإدارة العليا في المنظمات للقيام بواجباتها على أكمل وجه. وفي نهاية السبعينات لم يبق هدف هذه الوظيفة خدمة الإدارة فقط بل تعداه لخدمة المنظمة كلها. وتتضح معالم ذلك من خلال النظر إلى التعريف الذي تبناه معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية (The International Internal Auditing (IIA) لوظيفة الداخلي عام 1978 عند إصداره لمعايير الأداء المهني، حيث عرف التدقيق الداخلي على أنه "وظيفة تقييم مستقلة يتم إنشاؤها داخل المنظمة لفحص وتقييم أنشطتها خدمة لها" (Brink & Witt, 2002, :p:3).

كما يعرف بأنه مجموعة من أنشطة مستقلة داخل المشروع بهدف التحقق من إتباع موظفي المشروع للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وقياس صلاحية تلك الخطط وجميع وسائل الرقابة الأخرى والضبط الداخلي (مخلوف، 2007، ص18).

ويُعرف (Kevin, 2003, p7) التدقيق بأنه " أنشطة منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية بغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم تفصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الإتحاد الدولي للمحاسبين(International Federation of Accountants) فقد عرف التدقيـق الداخلي بأنه" أنشطة تقييم تتم في المنشأة بغرض خدمتها ومن ضمن وظائفها اختبار وتقييم ومراقبة ملائمة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي وفعاليته فيها "(الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2001)

كما عرف(المجمع العربي للمحاسبين، 2001) التدقيـق الداخلي بأنه:" وظيفة داخلية تابعة لإدارة المنشأة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل للرقابة الإدارية بما فيها المحاسبة لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو العمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى".ويتضمن هذا التعريف أحد أهم أهداف التدقيـق و هو توفير رقابة فعالة بكلفة معقولة.

ولقد تطور مفهوم التدقيـق الداخلي عبر العقود الماضية، ويتضح التطور الذي حصل للتدقيق الداخلي من خلال تعريفه خلال مدد زمنية متعاقبة، إذ إن التدقيـق الداخلي بموجب التعريف الجديد لمعهد المدققين الداخليين ينظر له على أنه " نشاط مستقل، تأكيد موضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها، ومساعدتها على أنجاز أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم ومنضبط لتقويم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة وحاكمية الشركات " (IIA, 2011).

ويوصـــف التدقيق الداخلي بأنه نشـــاط يتمثل في رقابة إدارية تقوم بتقييم مدى ملائمة وفعالية جميع أنواع الرقابة الأخرى في المنظمة، حيث نشـأ وتطور نتيجة لازدياد حاجة الإدارة العليا في المنظمة إليه كأداة رقابية وإدارية تسـتعين في إنجاز وظائفها الرئيسـية التي تتمثل في السـعي إلى إشـباع أكبر قدر ممكن من احتياجات ذوي العلاقة في المنظمة التي تقوم بإدارتها. فالتدقيق الداخلي يهدف إلى مساعدة الإدارة وفي جميع مســـتوياتها، لأجل الإيفاء بالتزاماتها وكفاءتها، وذلك من خلال التحليل، والتقييم، والاســـتشـــارات والدراسات والاقتراحات (التميمي، 2007، ص89)

ويلاحظ أن التعريف السابق قد توسع في مفهوم التدقيق الداخلي لدرجة وصفه بأنه رقابة إدارية، وأن هذا التوسع له ما يؤكده حيث أراد الباحث أن يقدم أساساً لمفهوم التدقيق الداخلي يتفق مع طموح المنظمة وأعضائها،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث يُعتقد أن المحاسبين والمدققين في الشركات يشكلون مصدر خوف وقلق وإزعاج للعاملين في مستويات السلطة المختلفة حول دقة البيانات المحاسبية اللازمة في رسم السياسات العامة للمنشأة، والتعديلات التي تطرأ على الطرق والوسائل الإدارية في الرقابة وذلك لأجل مسايرتها في التطورات التجارية.

أما (لطفي، 2002، ص18) فقد عرف التدقيق الداخلي بأنه " عبارة عن أنشطة منظمة لجمع وتقييم أدلة إثبات – بشكل موضوعي- تتعلق بتأكيدات خاصة بتصرفات وأحداث اقتصادية، بهدف توفير تأكيد على وجود تطابق بين تلك التأكيدات مع المعايير المقررة وتبليغ تلك النتائج إلى المستخدمين المعنيين.

ويستنتج الباحث مما سبق أن التدقيق هو الانشطة التي تتعلق بالوسائل والإجراءات المنتظمة التي تهدغ لفحص الدفاتر والسجلات والمستندات بهدف المحافظة على الأصول، والاطمئنان إلى دقة البيانات المحاسبية، واكتشاف الغش والأخطاء، وتحقيق أكبر قدر من الكفاية الإنتاجية، وتشجيع دقة تنفيذ السياسة الإدارية في الطريق المرسومة لها.

وفي ضوء ذلك يعرف الباحث التدقيق الداخلي بأنه نشاط رقابي اداري يسعى للتأكد والتحقق من العمليات والقيود وبشكل مستمر في بعض الأحيان، ويقوم به فئة من الموظفين لحماية الأصول، وخدمة الإدارة العليا ومساعدتها في التوصل إلى الكفاية الإنتاجية القصوى، والعمل على قياس صلاحية نظام المحاسبة في المنظمة.

العوامل التي أدت لنشوء التدقيق الداخلي:

هناك العديد من العوامل التي ساهمت في نشأة التدقيق الداخلي وتطوره، ومنها(الصحن، 2008، ص64):

1. "الظروف الاقتصادية: نتيجة التطورات التي حدثت في الاقتصاد وكثافة بيئة الأعمال برزت الحاجة إلى مصدر موثوق للمعلومات يساعد الإدارة في عملية صنع القرار، وحيث أن التدقيق الداخلي يعتبر من أهم الأدوات الرقابية التي تقوم بفحص وتدقيق وتوثيق وتقييم الأنشطة والعمليات داخل المنشأة برزت الحاجة إلى الاهتمام بأنشطة التدقيق الداخلي وتطورها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. التوسع الجغرافي للمنشآت: حيث أدى انتشار المنشآت سواء في البلد الواحد أو التي تعمل عبر القارات إلى أن تتطلب من الإدارة تفويضا للصلاحيات وتحديد للواجبات والمسؤوليات، ولكي تطمئن الإدارة العليا في المركز على سلامة العمليات في الفروع المختلفة، وهذا يتطلب تجهيز قسم تدقيق داخلي للتأكد من سير العمل وسلامة الأداء بشكل يضمن تحقيق أهداف المنشأة.

3. توفير المعلومات الموثوقة: حيث تزداد الحاجة إلى توفير معلومات موثوقة ومحققة لاستخدامها في صنع القرارات، إذ أن المعلومات الناقصة أو غير الدقيقة يمكن أن تؤدي إلى قرارات غير صائبة ينتج عنها عدم الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة، كما أن الكم الهائل من المعلومات الناتج عن تطور النظام المحاسبي أوجب الاهتمام بالتدقيق الداخلي كأداة رئيسية للرقابة".

أهداف التدقيق الداخلي:

يتمثل الهدف الرئيس للتدقيق الداخلي في تقييم الجوانب الرقابية في التنظيم بشكل يساعد الإدارة في أداء وظائفها والحكم على كيفية التنفيذ للأنشطة المختلفة في المنشأة من خلال إمدادها بالمعلومات المستمرة، بالتالي المساهمة في تحقيق الأهداف الكلية للتنظيم، وبشكل عام فإن المدققين الداخليين يسعون إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها(عثمان، 2009، ص131):

1. تدقيق وتقييم نظم الرقابة الداخلية.
2. تحديد مدى التزام العاملين بسياسات المنشأة وأهدافها.
3. حماية أصول المنشأة.
4. اختبار المعلومات المالية والتشغيلية وهذا يتضمن إعادة النظر في نظم المعلومات المستخدمة في قياس وتصنيف وإعداد هذه المعلومات.
5. التقليل من فرص الغش والأخطاء واكتشافها.
6. القيام بتدقيق دوري ومنتظم للأنشطة المختلفة في المنشأة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7. التعاون مع المدقق الخارجي لتحديد مجالات التدقيق الداخلي.
8. تقييم أداء الأفراد بشكل عام.
9. التأكد من فصل المهام بين الموظفين.
10. التأكد من تطبيق المعايير المحاسبية.
11. التأكد من تطبيق السياسات المحاسبية المناسبة.

أهمية التدقيق الداخلي

تعد وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف الهامة في أي منظمة حيث يعتبر من أهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الإدارة للتأكد من فاعلية الرقابة الداخلية، إحدى حلقات الرقابة الداخلية فهي التي تمد الإدارة بالمعلومات المستمرة (القاضي، 2008، ص103).

ومن ناحية أخرى فإن وظيفة التدقيق الداخلي تساهم بشكل فعّال في عملية الحاكمية المؤسسية، حيث إنها تعززها، وذلك عبر زيادة قدرة الأطراف المختلفة على مساءلة المنظمة، حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في المنظمات، وتقليل مخاطر الفساد بكافة أشكاله سواء المالي أو الإداري . الخ. (Archambeault, 2002, p:8)

كما زادت أهمية وظيفة التدقيق الداخلي باعتبارها أحد الأدوات الهامة في يد المنظمات لتطوير نفسها ذاتياً، من خلال التقييم المستمر لأدائها، إذ يعتبر التدقيق صمام أمان بيد الإدارة(Guy, et al. 1999, p:802)

ومن العوامل التي أدت إلى زيادة أهمية وظيفة التدقيق الداخلي ما يلي:

1- التطور الذي شهدته وظيفة التدقيق الداخلي، ومساهمتها في تقديم خدمات إدارية إلى جانب الخدمات المالية، واتساع نطاقها ليشمل مراجعة وفحص وتقييم كافة الأنشطة والعمليات في سبيل خدمة المنظمة لمساعدتها في تحقيق (الخطيب والرفاعي، 2007، ص194)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- زيادة اللامركزية والاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي: نتج عن كبر حجم المشروعات وتناثرها جغرافياً إلى ان فوضت الإدارة العليا الإدارات المركزية في بعض السلطات، وعلى الرغم من تفويض السلطات، إلا انه ما يزال يترتب على تلك الإدارات الالتزام بالسياسات والإجراءات وتحقيق الفعالية المطلوبة، وحتى تتمكن الإدارة من الرقابة كان لا بد من استحداث وسيلة رقابية تحقق ذلك مثل التدقيق الداخلي للتأكد من سلامة استعمال السلطات المفوضة وتحمل المسؤوليات، وفقا للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها (عثمان، 2009، ص129).

3- اهتمام الإدارة بنتائج الأداء أول بأول والعمل على متابعتها وذلك لتعقد العمليات الإنتاجية وتطور الأساليب التكنولوجية(عبد الله، 2004)

4- حاجة الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة ودورية لمتابعة نشاط المنظمات ومدى التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية كالمساهمة في خطط التنمية واستيعاب قدر من العمالة المحلية (الخطيب والرفاعي، 2007، ص194).

5- حاجة المجتمع إلى البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير ولأجل التأكد من ذلك لا بد من سلامة نظام التدقيق الداخلي(الخطيب والرفاعي، 2007، ص194).

كما تظهر أهمية التدقيق الداخلي للإدارة من خلال تقديم الخدمات التالية (الصحن، 2008).

1. خدمة تقييمية: حيث تعمل هذه الوظيفة على قياس وتقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية وإجراءاتها، ومدى الالتزام بالسياسة الإدارية.
2. خدمة وقائية: حيث يقدم التدقيق الداخلي التأكيدات على وجود الحماية الكافية للأصول وحمايتها.
3. خدمات إنشائية: يمكن تقديم هذه الخدمة من خلال اقتراح التحسينات اللازمة على الأنظمة الموضوعة داخل المشروع.
4. حماية السياسة الإدارية من الانحراف أهدافها والتطبيق الفعلي لها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معايير التدقيق الداخلي الدولية:

إن تأدية التدقيق الداخلي لوظائفه الحديثة تتطلب توافر ثلاث مجموعات من المعايير وهي:

أ- معايير السمات (الخواص) Attribute standards: وهي تلك المعايير التي تختص بخصائص (سمات) الأفراد الذي يؤدون أعمال التدقيق الداخلي في المنشآت. وتتكون مما يلي (IIA, 2011):

الجدول رقم () معايير السمات (الخواص)

المجموعة الأولى	معايير السمات (Attribute Standard)
1000	الهدف والسلطة والمسؤولية
1100	الاستقلالية والموضوعية
1110	الاستقلال التنظيمي
1120	الموضوعية الفردية
1130	العوامل التي تهدد الاستقلالية او الموضوعية
1200	الكفاءة والعناية المهنية اللازمة
1210	الكفاءة المهنية
1220	العناية المهنية اللازمة
1230	التطوير المهني المستمر
1300	تأكيد الجودة وبرامج التحسين
1310	تقويم برامج الجودة (داخلي وخارجي)
1320	التقرير عن برامج الجودة
1330	استخدام عبارة (لقد دققنا وفقا للمعايير)
1340	الافصاح عن عدم الادمان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر: (IIA, 2011)

وتسمى سلسلة الألف وهي عبارة عن مجموعة مكونة من اربعة معايير رئيسية صادرة من معهد المدققين الداخليين و التي تتناول سمات و خصائص الشركات و الأفراد الذين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي فيها و هي كما يأتي :

1. معيار رقم 1000 الهدف من المسؤوليات الملقاة على عاتق القائمين بأنشطة التدقيق الداخلي و الغرض من السلطات الممنوحة لهم و وجوب تدوينها رسمياً في لائحة التدقيق الداخلي التي يتم اعتمادها من أعلى سلطة في الشركة .
2. معيار رقم 1100 الاستقلالية بالنسبة لأنشطة التدقيق الداخلي والموضوعية في أداء هذه الأنشطة و الموضوعية في ابداء الرأي النهائي للمدققين الداخليين .
3. معيار 1200 الكفاءة والعناية المهنية الواجبة في أداء المدقق الداخلي لأنشطة التدقيق الداخلي و بذل الجهود المهنية اللازمة في تأديتها.
4. معيار 1300 تأكيد جودة التدقيق الداخلي و خضوعه لعمليات التقويم و التحسن الدائم.

ب- معايير الأداء Performance standards: وهي تلك المعايير النوعية التي تصف طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي وتضع المقاييس التي يمكن من خلالها تقويم أداء تلك الأنشطة، وتتكون من ما يلي (IIA, 2011):

الجدول رقم (2) معايير الأداء

المجموعة الثانية	معايير الأداء Performance Standard
2000	إدارة أنشطة التدقيق الداخلي
2010	التخطيط
2020	الاتصال والموافقة
2030	إدارة الموارد
2040	السياسات والاجراءات
2050	التنسيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2060	رفع التقرير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا
2100	طبيعة العمل
2110	إدارة المخاطر
2120	الرقابة
2130	التحكم المؤسسي
2200	تخطيط العمل
2201	اعتبارات التخطيط
2210	أهداف العمل
2220	نطاق العمل
2230	تخصيص مصادر العمل
2240	برنامج العمل
2300	أداء العمل
2310	تحديد المعلومات
2320	التحليل والتقويم
2330	تسجيل المعلومات
2340	الإشراف على العمل
2400	توصيل النتائج
2410	معايير توصيل نتائج العمل
2420	جودة الاتصال
2430	الإفصاح عن عدم الإذعان للمعايير
2440	نشر النتائج
2500	برامج الرقابة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2600	رضا الإدارة عن مستوى المخاطر

المصدر: (IIA, 2011)

وهي عبارة عن سبعة معايير رئيسية صادرة من معهد المدققين الداخليين و التي تصف أنشطة التدقيق الداخلي ، و المعايير التي يتم من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة و هي : (IIA, 2011)

- معيار رقم 2000 أدارة نشاط التدقيق الداخلي و التي تقع مسؤولية مراقبتها على مدير قسم التدقيق في الشركة وينبغي أن تتميز هذه الإدارة بالكفاءة و الفاعلية لتمكين التدقيق الداخلي من خلق قيمة إضافية للشركة .
- معيار رقم 2100 طبيعة عمل التدقيق الداخلي، إذ يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يقوم بالتقويم وبالمساهمة في تحسين أدارة المخاطر والرقابة والسيطرة وحوكمة الشركات
- معيار رقم 2200 تخطيط مهمة التدقيق الداخلي.
- معيار رقم 2300 أداء مهمة العمل ، حيث ينبغي على المدققين الداخليين أن يقوموا بتحديد و تحليل و تقويم و تسجيل معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة التي يتولون القيام بها .
- معيار رقم 2400 توصيل النتائج حيث ينبغي على المدققين الداخليين أن يقوموا بإيصال نتائج العمل التدقيقي بالوقت و الطريقة المناسبين .
- معيار رقم 2500 برامج الرقابة و هذه المهمة تقع على مدير قسم التدقيق الداخلي الذي ينبغي أن يكون حريصا على أن يؤسس نظام للعمل و يتولى مسؤولية الحفاظ عليه ومراقبته و إيصال النتائج للإدارة.
- معيار رقم 2600 رضا الإدارة عن مستوى المخاطر إذ إن تقويم و تحسين إدارة المخاطر أصبحت ضمن نشاط عمل التدقيق الداخلي بموجب المعيار2120 ينبغي على مدير قسم التدقيق في الشركة التاكد من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر و اذا أحس أن انه أعلى من المستوى الذي يمكن للشركة ان تتحمله عليه أن يناقش الموضوع مع الإدارة العليا و اذا لم يتم حله يتم رفعه لمجلس الادارة للتوصل الى الحل المناسب .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- المعايير المتعلقة بالتطبيق: وهي ليست معايير مستقلة عن المجموعتين السابقتين، إذ أنها معايير تتعلق بعملية تطبيق كل من معايير السمات(الخواص) ومعايير الأداء في حالات محدده، مثل: اختيارات الالتزام، التحقيق بالغش والاحتيال أو مشروع التقييم الذاتي للرقابة(السالم، 2012).

مراحل عملية التدقيق الداخلي:

تتضمن عملية التدقيق الداخلي ثلاث مراحل على النحو الآتي :

أولاً التخطيط: حيث تتم عملية التخطيط الداخلي على أساس دوري ويسبق عملية التنفيذ لبرنامج التدقيق. وتهدف عملية التخطيط إلى فحص ومراجعة المجالات الرئيسية والمعلومات التشغيلية للمنشأة في أوقات زمنية محددة، وتحدد عملية التسلسل الزمني لمهام المدقق الداخلي في ضوء الخبرة السابقة فضلا عن مؤشرات أخرى يسترشد بها حسب الحالة أو مهمة التدقيق فالخطة الشاملة للتدقيق تعد بمثابة الدليل أو المرشد لموظفي التدقيق الداخلي(القاضي، 2008، ص105).

ثانيا التنفيذ: يقوم المدقق الداخلي بأداء عمله في نطاق المنشأة التي يعمل بها مقارنة مع المدقق الخارجي الذي يعمل في ميدان واسع النطاق ونظرا للعلاقة الوثيقة بين المدقق الداخلي والمنشأة التي يعمل فيها، فإنه يستطيع أن يتفهم وظائف ومسؤوليات المنشأة ونقاط القوة والضعف الأمر الذي يتطلب معه حاجة المدقق الداخلي للعمل من أجل المحافظة على الرقابة والضبط لكل قسم داخل المنشأة(Archambeault, 2002, p12).

ثالثا إعداد التقارير وتقديمها: يجب أن يدرج في تقرير رسمي كل فحص أو تدقيق يقوم به موظفو جهاز التدقيق الداخلي، وبالتالي يقدم التقرير إلى إدارة المنشأة، ومن الصعب إدراك الفرق بين تقرير المدقق الداخلي وتقرير المدقق الخارجي ويمكن أن يكون الفرق محصوراً في اختلاف الأجواء التي يعمل بها المدقق الداخلي والمدقق الخارجي حيث إن خطة عمل المدقق الداخلي أوسع وأشمل من خطة عمل المدقق الخارجي، وترتكز خطة عمل المدقق الداخلي على صحة يسر اجراءات عمل كل قسم، وإن المقياس الحقيقي لأهمية تقرير المدقق الداخلي يكمن في ما اذا كانت التوصيات التي يتضمنها التقرير سوف يتخذ بشأنها الإجراء المناسب أو تطبق بشكل كامل أم لا،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولأجل ذلك كله فانه يتحتم على المدقق الداخلي عند وضع تقريره وهو الذي يعرف شؤون المنشأة موضع التدقيق أن يعمل بالتعاون مع الإدارة لإيجاد الحلول العملية المناسبة والقابلة للتطبيق دون أن يضحي بمبدأ الاستقامة(الصبان، 2004، ص62).

كفاءة الأداة:

يمكن تعريف الكفاءة بصفة عامة بأنها تعني المخرجات إلى المدخلات، على أساس أنه كلما ارتفعت النسبة الناتجة من عملية القسمة كلما دل ذلك على ارتفاع الكفاءة وبالعكس كلما انخفضت هذه النسبة كلما دل على أن مستوى الكفاءة منخفض، وحتى تكون هذه النسبة لها دلالتها وفحواها يجب أن تقارن على فترات مختلفة إذا كان ذلك في شركة واحدة أو وحدة اقتصادية واحدة إذ تقارن بين عدة شركات او وحدات اقتصادية في فترات زمنية واحدة حتى يمكن إدراك مدى ارتفاع هذه النسبة أو انخفاضها ومستوى الأداء ما هو إلا الهدف المحدد والمرغوب الوصول إليه (الحداد وعلي، 2005).

ولكن يلاحظ أن هذه النسبة لا تقتصر على الكمية فقط ولكن تمتد إلى ناحية الجودة ، أي أن هذه النسبة تشتمل على كمية ونوعية معا.

أنواع الكفاءة

في الواقع إن الكفاءة تختلف أنواعها بحسب وجهة النظر إليها، فإذا نظرنا إلى الكفاءة من ناحية الإنتاج فإنها تعني الكفاءة الانتاجية، أما إذا كانت وجهة النظر تدور حول القدرة على قيادة واستمالة الأفراد وتوجيههم نحو تحقيق الأهداف المحددة والقدرة على التخطيط السليم والتنبو بالمستقبل فإنها تعني الكفاءة الإدارية والتنظيمية، أما إذا كانت وجهة النظر تدور حول القدرة على الحصول على الأموال اللازمة للمشروع وحسن استخدامها بما يحقق للمشروع أكبر عائد ممكن بأقل تكاليف ممكنة فنكون حينئذٍ بصدد الكفاءة المالية.

وإن كفاءة الأداء مرتبطة بأنواع الكفاءة الثلاث فالكفاءة الإنتاجية، والكفاءة التنظيمية والإدارية، والكفاءة المالية تحتاج إلى أداء ذوي كفاءة عالية ممن يقومون بالأعمال المختلفة في المنشآت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما من الناحية المصرفية فيشير (الكور، 2008) إلى نوعين من الكفاءة هما كفاءة التكاليف أو ما يسمى بالكفاءة الكلية للتكاليف، وكفاءة الأرباح.

العوامل التي تؤثر في كفاءة الأداء:

تتنوع العوامل التي تؤثر في كفاءة الأداء ومنها على سبيل المثال ما يلي(الكور، 2008):

العوامل الفنية: وهي العوامل المتعلقة بالنواحي الفنية التي تساعد في تحقيق كفاءة الأداء مثل الآلات المستخدمة، وطرق الانتاج، والمواد المستخدمة، والتكنولوجيا ... الخ.

العوامل الانسانية: ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى نوعين من الكفاءة يؤثران في الأداء هما الرغبة في العمل والقدرة على العمل، أما الرغبة في العمل فيؤثر فيها الحاجات التي يشعر بها الفرد والتي تخلق لديه الدوافع للعمل، إضافة إلى الظروف المادية المحيطة بالعمل. أما القدرة على العمل فيؤثر فيها التعليم والخبرة والتدريب. فالفرد الذي تتوافر لديه الرغبة والقدرة فان مستوى أدائه وكفائته سوف يكون مرتفعا.

تقويم كفاءة الأداء:

يعرف تقويم كفاءة الأداء بأنه قياس أداء أنشطة المنشآت بالاستناد إلى النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادةً ما تكون سنة تقويمية واحدة ومعرفة الاسباب التي أدت إلى تلك النتائج واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك الأسباب بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل (الفيومي وعز الدين، 2008).

كما ينظر إليه على أنه جميع العمليات والدراسات التي ترمي إلى تحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل الوحدات الاقتصادية مع دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية ممتابعة أو معايير معينة (الكرخي، 2009، ص39).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف ومزايا قياس كفاءة الأداء:

تستهدف عملية قياس كفاءة الأداء تحقيق ما يلي(الحداد، وعلي، 2005، ص161):

1- الوقوف على مستوى انجاز الوحدات الاقتتصادية المكلفة بأدائها.
2- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية واجراء التحليل الشامل لها وبيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وارشاد المنفذين إلى وسائل تلافيها مستقبلاً.
3- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل وبنوعية أجودة.
4- تنشيط الأجهزة الرقابية في أداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها التقويم الأدائي فيكون بمقدورها التحقق من قيام المنشأة بنشاطها بكفاءة عالية وانجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب.

نماذج قياس كفاءة أداء البنوك:

ينبع مفهوم القدرة الإيرادية لمنشآت المال والأعمال من خلال قدرتها على تحقيق فائض من العلاقة بين التكلفة والإيراد، فأي نشاط اقتصادي تتغلب نفقاته على إيراداته عبر الزمن سيكون معرضاً للإفلاس والتصفية، والقدرة الايرادية تمثل في الواقع مفهوما مؤسسيا لأنها تشمل كل أنشطة المنشأة دون استثناء (جمعة، 2008، ص 58).

وبهذا فإن القدرة على تحقيق الإيرادات من الأمور التي توليها الإدارة في البنوك أهمية خاصة، لأن الإيرادات ومن ثم الأرباح تنعكس ضمن مقاييس الأداء المختلفة (المحاسبية والاقتصادية والسوقية) ومن ثم تستخدم من قبل المالكين والمستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين للحكم على نجاح الإدارة وكفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق معدلات أداء مرتفعة من أجل الاستمرار والنمو.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن النماذج المستخدمة في كفاءة أداء البنوك مقياس العائد على الأصول Return on Assets (ROA) حيث يقيس معدل العائد على الأصول مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالمنشأة. إذ يعتبر معدل العائد على الأصول مقياساً كلياً يعبر عن أداء البنوك، لأنه يحمل في طياته قدرة البنك على تحقيق العوائد من كافة مصادر التمويل، المتمثلة في حقوق الملكية والودائع وأية مصادر تمويل أخرى، والتي تمثل في مجموعها مجموع أصول وخصوم البنك. ويتضمن المقياس أثر كافة أنشطة البنك، التشغيلية والتمويلية والاستثمارية، ويبين الأرباح المتولدة عن كل دينار من الأصول. وزيادة النسبة مؤشر على كفاءة الإدارة في رسم سياساتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. وتم استخدام معدل العائد على الأصول كمقياس لأداء البنوك في الكثير من الدراسات ومنها دراسة (Polius and Samuel, 2000).

ومن النماذج المستخدمة أيضا في قياس كفاءة أداء البنوك نموذج القيمة الاقتصادية المضافة: فمع التطور الذيي شهده النشاط المصرفي خلال العقدين الأخيرين أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية لا يفي بغرض تقييم الأداء لكثير من البنوك خاصة الأمريكية، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تتعلق بإدارة المخاطرة والربحية منها على سبيل المثال تحليل المدة ومحاسبة التكاليف المستندة على النشاط، وتخصيص رأس المال استنادا إلى أسلوب القيمة المعرضة للمخاطرة، وعائد رأس المال المعدل بالمخاطرة، وغيرها من المفاهيم المالية والمحاسبية. وبذلك تم اعتماد نموذج جديد يعرف بنموذج القيمة المضافة، والذي يعرف بأسلوب البدء من القمة إلى القاعدة في إدارة المخاطر، وتقاس القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة الآتية: (الكرخي، 2009، ص48)

القيمة الاقتصادية المضافة = الربح العامل الصافي بعد الضريبة – (رأس المال × تكلفة رأس المال).

حيث أن الربح العامل الصافي بعد الضريبة هو معيار للأرباح الاقتصادية.

ورأس المال: القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس المال والمتمثلة في (حقوق المساهمين، ومخصصات خسائر القروض، وأية أرصدة ضريبية مؤجلة، والشهر المستهلكة)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الدراسات السابقة

الدراسات باللغة العربية

سـويـدان وأبو زريق،(2013)، بعنوان: مـدى الالتزام بمعـايير التدقيق الداخلي الدولية في شركات الكهرباء الأردنيـة، هـدفـت هـذه الـدراسـة إلى معرفـة مدى التزام المدققين الداخليين العاملين في شركات الكهرباء الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية، ومعرفة أهم المعوقات التي قد تحول دون الالتزام بها، بالاضـافة إلى معرفـة أثر بعض المتغيرات الشـخصـية للمدققين الداخليين العاملين في شركات الكهرباء الأردنية على مسـتوى التزامهم بمعايير التدقيق الدولية، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، قام الباحثان بإعداد اسـتبانة وبمـا يتفق مع نصـوص معايير التدقيق الداخلي الدولية، موجهة إلى المدققين الداخليين العاملين في شركات الكهرباء الأردنية، واسـتخدم الباحثان أسـاليب التحليل الاحصـائي لاختبار فرضـيات الدراسـة، وقد أظهرت نتـائج الـدراسـة أن المدققين الداخليين العاملين في شركات الكهرباء الأردنية يلتزمون بشـكل عام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية بدرجة مرتفعة، ولكن يستثنى من ذلك عدم وجود اهتمام كاف من قبل المدققين الـداخليين بـالمعيـار الثـالث من معايير التدقيق الداخلي الدولية الذي يتعلق بالكفاءة وبذل العناية المهنية اللازمة، والمعيار الرابع الذي يتعلق ببرنامج تحسـين وضـبط جودة عمل التدقيق الداخلي، كما تبين وجود معوقـات قـد تحول دون التزام المـدققين الـداخليين بمعـايير التـدقيق الداخلي الدولية أهمها انخفاض عدد الحاصـلين على شـهادات مهنية في التدقيق، وانخفاض الحوافز المادية لاسـتقطاب الكفاءات، وقد أوصـت الدراسـة بضرـورة التزام المدققين الداخليين بكافة معايير التدقيق الداخلي الدولية، وضرورة قيام إدارات الشركات برفد دوائر التدقيق الداخلي بالكفاءات المؤهلة خاصـة في المجالات القانونية والهندسية، وضرورة قيام إدارات الشركات باشراك كوادر التدقيق الداخلي في دورات مهنية متخصصة في مجال التدقيق الداخلي، واستفاد الباحث من هذه الدراسة في مادة الاطار النظري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبد الجبار ،(2012)،بعنوان: دور المدقق الداخلي في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي الدولية، هدفت الدراسة إلى فحص مدى توفر مقومات تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة، وأثر ذلك على مواجهة الفساد فيها، ولتحقيق هذا الهدف تم إعداد استبانة وتوزيعها على مدققي الحسابات الداخليين لدى عينة من الشركات المساهمة العامة بلغت (40) مدققا. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي،

واظهرت النتائج ان ادارة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة تهتم بتدريب المدققين الداخليين بشكل مستمر لزيادة المعرفة العملية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي باستخدام معايير التدقيق الدولية، فضلاً أن المدقق الداخلي العامل في الشركات المساهمة يمتلك كم من المعرفة المهنية المتخصصة في مجالات المحاسبة والتدقيق ولديه القدرة على استخدام تلك المعرفة في شتى المواقف التي يتعرض لها مما يؤدي إلى جودة الأداء المهني لخدماتهم في مواجهة ظاهرة الفساد المالي. وأوصت الدراسة بضرورة أن يكون لدى المدقيين الداخليين المعرفة الكاملة لمعايير الأداء المهني وأهميته الرقابية في مواجهة الفساد المالي والاداري.
الفرح وآخرون(2011) بعنوان: مدى التزام شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي، هدفت الدراسة إلى توضيح مدى التزام شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي، ومعرفة أثر حجم الموجودات على درجة الالتزام، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الاستبانة شملت المجالات الرئيسية لمعايير التدقيق الداخلي، وقد تم توزيعها على دوائر التدقيق الداخلي في شركات التأمين، وتضمنت عينة الدراسة (28) شركة تأمين والتي تمثل 100% من مجتمع الدراسة، ولاختبار الفرضيات تم استخدام الاساليب الاحصائية الوصفية والتوزيعات التكرارية، اعتمادا على المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري واختبار T-Test وتحليل الاتحدار ومعامل الفا (كرونباخ ألفا).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصلت الدراسة إلى أن شركات التأمين الأردنية تلتزم بمعايير التدقيق الداخلي بنسبة اجمالية وصلت إلى 85%، أما بالنسبة لمعايير عناصر التدقيق الداخلي فقد بلغت نسبة الالتزام بمعايير الاستقلالية حوالي 80%، أما بالنسبة لمعايير العناية المهنية فبلغت 88%، أما بالنسبة لرقابة جودة التدقيق الداخلي فبلغت (86%)، وتنفيذ عملية التدقيق فبلغت 95%، كما توصلت النتائج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين مدى التزام شركات التأمين الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي وحجم الشركة ممثلا في إجمالي الأصول، وخلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات لتفعيل الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.

الجوهر والعقدة (2010)، بعنوان: إعادة هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية وأثرها في تعزيز إدارة المخاطر، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على بناء المفهوم الأساسي لوظيفة التدقيق الداخلي وإعادة تصميمها في المشروعات الاقتصادية في الأردن في ضوء متطلبات المعايير الدولية للتدقيق الداخلي، ولتحقيق هذا الغرض قام الباحثان باستخدام الاستبانة، وتكونت عينة الدراسة من (60) من المدققين الداخليين العاملين في الشركات والبنوك والمؤسسات العامة والخاصة الأردنية. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وأظهرت النتائج أن أقل المعايير التزاما بها هي المعايير المرتبطة بالاستقلالية ومعايير الأداء التي ترتبط بقيام التدقيق الداخلي بتقييم المخاطر والاحتفاظ بأوراق العمل التي تعكس ذلك الأداء، مما يتطلب ضرورة تعزيز إدراك الجهات الإدارية والتشريعية المسؤولة بأهمية هذه الوظيفة بالشكل الذي يعزز استقلاليتها.

وبينت النتائج إن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يعزز بشكل كبير أنظمة الرقابة الداخلية من خلال سعيها لتزويد الإدارة ولجنة التدقيق بتأكيد لتطبيق السياسات والاجراءات الداخلية وبيان مدى فاعليتها، وتخفيض المخاطر بحيث لا يتجاوز حجمها المستوى المقبول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العفيفي(2009)، بعنوان: "مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية على مواجهة ظاهرة الفساد في الشركات المساهمة العامة العاملة في قطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافر مقومات التطبيق السليم لمهام المراجعة الداخلية في مواجهة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة، والتعرف إلى مدى توافر القدرات المالية والفنية القائمة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة، بلغت (30) شركة. وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد انخفاض في أهمية المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة بدرجة كبيرة، وأن ارتفاع تكاليف تطبيق معايير الأداء المهني يحول دون تطبقها.

وأوصت الدراسة بضرورة أن تحظى المراجعة الداخلية بأهمية كبيرة في الشركات المساهمة العامة، وتخفيض تكاليف تطبيق معايير الأداء المهني لكي يتم تطبيقها لمواجهة ظاهرة الفساد المالي.وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في أنها تقام في القطاع المصرفي في دولة قطر.

السلامي (2005)، بعنوان: "مدى التزام شركات التأمين اليمنية بمعايير التدقيق الداخلي".

وقد هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الأساليب والأدوات التي تتبعها شركات التأمين اليمنية للالتزام بمعايير التدقيق الداخلي، وبيان العلاقة بين المتغيرات الشخصية للمدققين الداخليين وحجم الشركة ومدى التزامهم بمعايير التدقيق. أجريت الدراسة على عينة من البنوك اليمنية بلغت (7) بنوك، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي من قبل إدارات التدقيق الداخلي في شركات التأمين اليمنية (72.25%)، وأظهرت الدراسة أيضًا أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى التزام إدارات التدقيق الداخلي في شركات التامين اليمنية بمعايير التدقيق الداخلي والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي.

وأوصت الدراسة بضرورة عدم تكليف المدققين الداخليين بأية أعمال تنفيذية تؤثر على الاستقلال الفعلي للمدقق الداخلي، وتعيين الموظفين المؤهلين تأهيلاً كافياً ممن تخصصهم محاسبة في إدارة التدقيق الداخلي في الشركة، وكذلك الإسراع في إنشاء لجان تدقيق وربط إدارة التدقيق الداخلي بهذه اللجان.

وتتميز الدراسة الحالية في أنها سوف تستخدم التحليل المالي لمناقشة فرضيات الدراسة واسئلتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات باللغة الانجليزية:

Jantal, et at, (2010)، "Internal Auditing Practices and Internal Control System"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى التزام الشركات المدرجة في السوق المالي الماليزي بمعايير التدقيق الداخلي الصادر عن معهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA)، كما هدفت إلى توضيح ما إذا كان الالتزام بهذه المعايير يؤثر على نظم الرقابة الداخلية في هذه الشركات أم لا.

واستنتجت الدراسة أن مهنية وموضوعية أقسام التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في السوق الماليزي للأوراق المالية تؤثر بشكل ملحوظ على كفاءة نظام الرقابة الداخلية فيها، كما أن نطاق التدقيق الداخلي والأداء المهني في أقسام التدقيق الداخلي له تأثير كبير على نظام الرقابة الداخلية، وعلى بيئة نظام الرقابة الداخلية، كما استنتجت الدراسة أن عملية إدارة قسم التدقيق الداخلي، وأداء عمل التدقيق، وخطة التدقيق الداخلي، والتقرير عن عمل التدقيق الداخلي، تؤثر بشكل ملحوظ على عملية تقدير المخاطر الخاصة بنظام الرقابة.

وأوصت الدراسة بضرورة التزام الشركات بتطبيق معايير التدقيق الدولية المتعارف عليها لأنها تؤثر على تقدير المخاطر الخاصة بنظام الرقابة الداخلية.

Abdolmohammadi, (2009), “Factors Associated With the Use of and Compliance with the IIA Standards: A study of Anglo-Culture CAEs”

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المرتبطة باستخدام والالتزام بمعايير التدقيق الداخلي من قبل مدراء التدقيق الداخلي في دول الانجلو ساكسون، من خلال استبانة وزعت على 1029 مدير تدقيق داخلي في هذه الدول، وقد خلصت إلى أن 13.5% من مديري التدقيق الداخلي، وأن نسبة كبيرة من الذين يلتزمون بمعايير التدقيق الداخلي لم يلتزموا بمعايير معينة، وأن 14.8% من المديرين لا يلتزمون بالمعيار رقم 1300 المتعلق ببرنامج تطوير وتوكيد الجودة، كما أن عضوية المدير في معهد المدققين الداخليين، ولكونه حاصلاً على شهادة مهنية في التدقيق، ومدة الدورات التدريبية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي خضـع لها ترتبط بمدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية بشـكل ايجابي، في حين ترتبط العوامل الأخرى بمـدى الالتزام بمعـايير التدقيق الداخلي بشـــكل ســـلبي، وهي عدم ادراك المجلس والإدارة للقيمة المضـــافـة للمعـايير، وعـدم كـافيـة طـاقم التـدقيق، والتكلفـة العالية وأولية الالتزام باللوائح والتعليمات الحكومية.

Cahill,(2006) ،Audit Committee and Internal Audit Effectiveness in a Multinational Bank Subsidiary: Case Study

هدفت الدراسة إلى توضيح فعالية لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي ، وفاعلية التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق من خلال دراسة حالة بنك، National Irish Bank (NIB) وتميزت هذه الدراسة بالمصداقية العالية بسبب حصولها على معلومات من جهات عليا، فقد حصلت على معلومات من تقارير منشورة في حكومة أيرلندا ومن لجنة برلمانية حكومية للحسابات، كما حصلت على بعض المعلومات من داخل البنك، وكذلك من خلال الرجوع إلى قضايا في المحاكم مرفوعة ضد البنك، التي تبين منها وجود معاملات غير قانونية مع العملاء تتمثل بالتهرب الضريبي، وإخفاء حقائق، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-تبين أن نظام التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق كانا على علم بوجود هذه المشكلات والتجاوزات ولكن لم يتم علاجها بالشكل السليم والصحيح.

-توقعت الدراسـة أن البنك دولي يخضـع للرقابة الشديدة من أكثر من جهة ومن الشركات الأم في الخارج، إلا أن هذه الدراسـة أظهرت فشـل لجان التدقيق في مهامها. وتتميز الدراسـة الحالية عن هذه الدراسة في أنها تناقش أثر تطبيق المعايير الداخلية للتدقيق على كفاءة الأداء المالي للقطاع المصرـــفي في قطر، وســـوف يستفيد الباحث من هذه الدراسة في كتابة الجانب النظري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في نفس الموضوع بأنها تبحث أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي في قطر ، بينما الدراسات السابقة تضع معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وتقيس مدى التزام المدقق الداخلي بتطبيقها.

كما تبحث هذه الدراسة في البيئة القطرية في ظل قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في دولة قطر.

كما تتميز هذه الدراسة في أنها سوف تستخدم طريقة التحليل المالية لمعرفة اثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي على كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي في قطر، حيث تم قياس كفاءة الأداء المالي عبر التحليل المالي لقوائم البنوك التجارية في قطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث
تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث
تحليل البيانات واختبار الفرضيات

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج التحليلي الميداني لوصف أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي في قطر.

مصادر جمع البيانات والمعلومات

استخدم الباحث مصدرين أساسيين لجمع البيانات والمعلومات:

1- المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال كل من التحليل المالي لقوائم البنوك القطرية قيد الدراسة لمعرفة كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي القطري، بالإضافة إلى الاستبانة التي تفحص مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك القطرية قيد الدراسة.

2- المصادر الثانوية: حيث اعتمد الباحث في الجانب النظري للبحث على مصادر البيانات الثانوية والتي تمثلت بالكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، بالإضافة للبحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من القطاع المصرفي في دولة قطر، ويبلغ عدد البنوك فيه (12) بنك (راجع ملحق رقم 3).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عينة الدراسة:

اختار الباحث عينة مكونة من (6) بنوك وهي بنوك (البنك الأهلي، البنك التجاري القطري، بنك الخليج التجاري، بنك الدوحة، بنك قطر الوطني ، وبنك قطر الدولي) وسوف يقوم بتحليل قوائمها المالية للتعرف على مستوى كفاءة الأداء المالي فيها.

وحدة المعاينة: تم توزيع الاستبانة على مدققي الحسابات الداخليين ومدراء التدقيق الداخلين في البنوك الستة عينة الدراسة.

الخصائص الشخصية للمستجيبين على اداة الدراسة:

فيما يلي عرض للعينة وفق الخصائص الديموغرافية:-

1- توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

جدول رقم (1): توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في التدقيق الداخلي

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	15	18.1
من5- أقل من 10 سنوات	43	51.8
10 سنوات فأكثر	25	30.1
المجموع	83	100

يتضح من الجدول السابق أن أكثر المبحوثين من ذوي الخبرات العملية من فئة (من 5- أقل من 10 سنوات)، ومن ذوي الخبرات (10 سنوات فأكثر)، أما أقل النسب فكانت لذوي الخبرات الأقل من 5 سنوات. وتدل هذه النسبة على أن أفراد عينة الدراسة لديهم خبرات جيدة في مجال التدقيق الداخلي، وهذا يعكس مدى اهتمام البنوك بتوظيف من لديهم خبرة في هذا المجال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (2): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
بكالوريوس أو أقل(الدبلوم)	47	56.6
ماجستير	31	37.3
دكتوراه	5	6.0
المجموع	83	%100

يتضح من الجدول السابق أن أكثر أفراد العينة من حملة شهادة البكالوريوس أو أقل (أي الدبلوم) بنسبة مئوية بلغت (56.6%)، كما نلاحظ أن حملة الماجستير نسبتهم (37.3%) وهي نسبة كبيرة أيضا أما أقل أفراد العينة فكانوا من حملة الدكتوراة (6%). وتدل هذه النسب على أن البنوك تسعى لاستقطاب موظفين مؤهلين بشكل جيد للقيام بأعمال التدقيق المناطة بهم في القطاع المصرفي في قطر.

صدق الأداة وثباتها

أ- صدق الاستبانة

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس الأسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة من خلال الاتساق الداخلي Internal Validity: يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه وكانت الاستبانة تتمتع باتساق مناسب.

نتائج الاتساق الداخلي

معامل الارتباط يبين كل فقرة من فقرات كل محور من محاور القسم الأول والدرجة الكلية للمحور. ويوضح جدول رقم (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والمحور الذي تنتمي إليه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3) : معامل الارتباط بين فقرات الاستبانة

مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي		معامل ارتباط بيرسون	*القيمة الاحتمالية
1	معايير الخواص	681.	.000
2	معايير الأداء	662.	.000
3	معايير التطبيق	0.629	.000
	الدرجة الكلية	0.663	.000

- دالة إحصائيا عند مستوى (0.05)

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية alpha=0.05 وبذلك تعتبر هذه المحاور صادقة لما وضعت لقياسه(Sekaran, 2003).

ب- ثبات الاستبانة(Reliability) :

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط،أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير في ما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد تحقق الباحث من ثبات استبانه الدراسة من خلال اختبار معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يلي:

جدول رقم(4):يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

ت	المحور	معامل ألفا كرونباخ
1	معايير الخواص	0.871
2	معايير الأداء	0.704
3	معايير التطبيق	0.854
	الدرجة الكلية	0.863

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتبين من نتائج الموضحة في جدول (4) أن قيمة المعامل ألفا كرونباخ تتراوح بين 0.704 و0.871 لكل محور من محاور الاستبانة، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع، لأنه إذا كان معامل الثبات (أكبر من 0.60) يكون معامل الثبات جيد (Sekaran,2003)، ويفي بأغراض الدراسة، وتكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في ملحق (1) قابلة للتوزيع، وبذالك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة، من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة ونقاش فرضياتها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لاختبار فرضيات الدراسة فقد تم استخدام الاختبارات الإحصائية في برنامج (SPSS) حيث أن المقياس المستخدم (1-5) وهو مقياس ليكرت ذي التوزيع الخماسي، ولقد وزع الباحث (100) استبانة على مدققي الحسابات الداخليين ومدراء التدقيق الداخلين في البنوك الستة عينة الدراسة وهي (البنك الأهلي، البنك التجاري القطري، بنك الخليج التجاري، بنك الدوحة، بنك قطر الوطني وبنك قطر الدولي)، وتمكن من استرداد (83) استبانة صالحة لأغراض التحليل، وقد استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية في معالجة بيانات الدراسة:

1- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: وذلك لأغراض معرفة تكرار فئات متغيرات الدراسة، وهذا يفيد في وصف عينة الدراسة.

2- اختبار معامل ارتباط بيرسون (Person) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة

3- الانحدار البسيط (Regression) (R) و (R^2) لقياس درجة الارتباط: حيث يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
عرض نتائج الدراسة واختبار فرضياتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة واختبار فرضياتها

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي في قطر حيث تم توزيع (100) استبانة على أفراد عينة الدراسة وتم استرداد (83) استبانة صالحة لأغراض التحليل، أي ما نسبته (83%).

وبعد توزيع الاستبانات واستردادهم، تم تحويل الإجابات إلى درجات وذلك وفق مقياس ليكرت على النحو الآتي:

- (موافق بشدة = خمس درجات)
- (موافق = أربع درجات)
- (موافق إلى حد ما = ثلاث درجات)
- (غير موافق = درجتان)
- (غير موافق بشدة = درجة واحدة)

وتم استخدام مقياس الأهمية النسبية للحكم على النتائج الذي تم تقسيمه إلى (مرتفع، متوسط، منخفض) وفقاً للمعايير الآتية : (Sekran,2003)

طول الفئة = (5-1)/3 = 1.33

وقد تم تصنيف الإجابات إلى ثلاث فئات (ضعيف، متوسط، ومرتفع) حسب درجة الموافقة عليها وبهذا يكون التقدير:

جدول (5) درجة الأهمية النسبية

القيمة	التقدير
2.33-1	ضعيف
3.67-2.34	متوسط
5-3.68	مرتفع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج أسئلة الدراسة:

ما مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في القطاع المصرفي القطري؟

من أجل التوصل إلى نتائج الدراسة تم تقسيم السؤال إلى مجالات على النحو الآتي:

أولاً مدى تطبيق معايير الخواص في القطاع المصرفي القطري

تم حساب المتوسط الحسابي والنسبة المئوية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة، اعتماداً على قيمة كل فقرة من الفقرات وذلك كما يلي:

الجدول رقم (6)المتوسطات الحسابية لمجال معايير الخواص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الرتبة
1	يتوفر لدى المدقق الداخلي صلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة وفعالية	3.8795	مرتفع	.78705	3
2	يمتلك المدققون الداخليون في البنك الإلمام الكافي بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها دولياً	3.7108	مرتفع	.84867	8
3	يتمتع المدققون الداخليون بالمعرفة والمهارات الكافية والخاصة بالمهنة	3.7566	مرتفع	.61450	5
4	يحرص المدقق الداخلي باستمرار على متابعة التطورات الحاصلة على معايير التدقيق الداخلي من خلال التدريب	3.9747	مرتفع	.84259	2
5	يحرص مدير التدقيق على تأمين تعميمات ملائمة للمرؤوسين في بداية كل عملية تدقيق	3.7458	مرتفع	.80020	7
6	يأخذ المدقق الداخلي في الاعتبار عند بذل العناية المهنية اللازمة، كفاءة إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم في أنشطة البنك.	2.9639	متوسط	.73990	9
7	يوجد في البنك برامج رقابة نوعية	4.012	مرتفع	.67162	1
8	تحرص ادارة البنك على توظيف مدققين داخليين من ذوي الخبرة للاستفادة من خبرتهم في مجال التدقيق	3.747	مرتفع	.85316	6
9	يوجد في البنك تعليمات مكتوبة توضح السياسات والإجراءات لإرشاد المدققين الداخليين	3.7952	مرتفع	.80787	4
	الدرجة الكلية لمجال معايير الخواص	3.731722	مرتفع	0.773951	

أشارت نتائج التحليل أنه يتم الالتزام بمعايير الخواص في البنوك قيد الدراسة بدرجة مرتفعة، وبدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.73).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتبين أن أعلى الفقرات موافقةً هي الفقرة السابعة التي تنص على أنه (يوجد في البنك برامج رقابة نوعية)، بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.01) وهي درجة مرتفعة، تلتها الفقرة الرابعة التي أشارت إلى أن المدقق يحرص على متابعة التطورات الحاصلة على معايير التدقيق الداخلي والتدريب عليها، وهذا يدلل على التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية، كما تبين أن اقل الفقرات موافقة كانت الفقرة السادسة التي تنص على (يأخذ المدقق الداخلي في الاعتبار عند بذل العناية المهنية اللازمة، كفاءة إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم في أنشطة البنك)، بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (59.27) وهي درجة متوسطة.

ثانياً معايير الأداء :

تم حساب المتوسط الحسابي والنسب المئوية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة اعتماداً على قيمة كل فقرة من الفقرات وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (7)المتوسطات الحسابية لمجال معايير الأداء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الرتبة
10	يتصل المدير التنفيذي لوحدة التدقيق الداخلي بلجنة التدقيق لإبلاغها بالخطط والتغييرات الجوهرية على الخطط والحصول على الموافقة عليها	3.783	مرتفع	0.81223	5
11	يقوم المدقق الداخلي بدراسة النظام الداخلي وأوراق العمل الخاصة بالبنك	3.783	مرتفع	0.8271	6
12	يقوم المدقق الداخلي بالتخطيط لكل عملية تدقيق على حدة	3.94	مرتفع	0.88826	2
13	يحصل المدقق الداخلي على معلومات مسبقة تستخدم كأساس لعملية التدقيق	3.602	متوسط	0.96196	14
14	يتأكد المدقق الداخلي من أن أدلة التدقيق الداخلي مناسبة وكافية وموزعة بكفاءة	3.747	مرتفع	0.88129	12
15	يقوم المدقق الداخلي بالحصول على الموافقة اللازمة من الإدارة على خطة التدقيق.	3.711	مرتفع	0.87694	13
16	يتأكد المدقق الداخلي من فعالية وكفاءة العمليات	3	متوسط	0.58435	20
17	تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في حماية موجودات البنك	3.313	متوسط	0.76394	19
18	تضمن أنشطة التدقيق الداخلي بالتقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات	3.554	متوسط	0.8153	15
19	يتضمن التخطيط لعملية التدقيق ضرورة تحديد نطاق العمل	3.47	متوسط	0.80148	18
20	يتم الحصول على معلومات كافية لتكوين خلفية عن الأنشطة التي سيتم تدقيقها	3.494	متوسط	0.78668	16
21	يتم تحديد الموارد البشرية اللازمة لأداء عملية التدقيق.	3.494	متوسط	0.78668	17
22	يتم القيام بمسح للتعرف على الأنشطة التي تحتاج إلى فحوصات إضافية أثناء عملية التدقيق	3.783	مرتفع	0.66348	7

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

23	يتم القيام بمسح للتعرف على الإجراءات الرقابية التي تحتاج إلى فحوصات إضافية أثناء عملية التدقيق	3.771	مرتفع	0.90156	10
24	يقوم المدقق الداخلي بتحديد المعلومات الملائمة والموثوقة والكافية لانجاز النشاط	4.048	مرتفع	0.60291	1
25	يقوم المدقق الداخلي بتسجيل المعلومات التي تدعم الآراء التي يتوصل إليها	3.759	مرتفع	0.70866	11
26	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإيصال نتائج عملية التدقيق إلى لجنة التدقيق	3.783	مرتفع	0.68161	8
27	يقوم المدققين الداخلين برفع تقاريرهم عن نتائج عملية التدقيق الداخلي فور الانتهاء منها	3.94	مرتفع	0.7045	3
28	تكون عملية متابعة تنفيذ التوصيات ضمن برنامج عمل دائرة التدقيق الداخلي	3.783	مرتفع	0.68161	9
29	يوجد في البنك نظامًا مناسبًا لمتابعة عملية التصرف في النتائج التي تم إيصالها إلى مجلس الإدارة	3.94	مرتفع	0.7045	4
	الدرجة الكلية لمجال معايير الأداء	3.68494	مرتفع	0.771752	

أشارت نتائج التحليل أنه يتم الالتزام بمعايير الأداء في البنوك قيد الدراسة بدرجة مرتفعة، وبدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.68).

ويتضح من الجدول السابق أن أكثر الفقرات موافقة هي الفقرة رقم (24) التي تنص على (يقوم المدقق الداخلي بتحديد المعلومات الملائمة والموثوقة والكافية لانجاز النشاط)، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.048) وهي درجة مرتفعة، تلتها الفقرة الثانية عشرة التي تشير إلى أن المدقق الداخلي يقوم بالتخطيط لكل عملية تدقيق على حدة وهذا يدل على التزام المدققين بمعايير التدقيق الدولية، أما اقل الفقرات فكانت الفقرة (16) التي تنص على (يتأكد المدقق الداخلي من فعالية وكفاءة العمليات) وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3) وهي درجة متوسطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً معايير التطبيق:

تم حساب المتوسط الحسابي والنسبة المئوية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة، اعتماداً على قيمة كل فقرة من الفقرات وذلك كما يلي:

الجدول رقم (8)المتوسطات الحسابية لمجال معايير التطبيق

رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الرتبة
30	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مصداقية وصحة المعلومات المالية والتشغيلية في البنك	2.988	متوسط	.59457	9
31	يتم اختيار إجراءات ونطاق وأساليب التدقيق من قبل المدقق بحرية	3.874	مرتفع	.65725	4
32	يقوم المدقق الداخلي بعرض الحقائق التي أظهرها التدقيق بدون أي تأثير خارجي	3.904	مرتفع	.79041	3
33	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من انسجام الأنظمة المطبقة في البنك مع الخطط والإجراءات والأنظمة المطبقة في البنك	4.012	مرتفع	.67162	1
34	تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في تطوير إدارة المخاطر في البنك	3.851	مرتفع	.81799	5
35	تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في تطوير أنظمة الرقابة في البنك	3.975	مرتفع	.82799	2
36	يساهم التدقيق الداخلي في مراقبة عملية تحقيق الأهداف الموضوعة مسبقاً	3.508	متوسط	.66281	8
37	يتم القيام بمسح للتعرف على المخاطر التي تحتاج إلى فحوصات إضافية أثناء عملية التدقيق	3.771	مرتفع	.65005	6
38	تتأكد لجنة التدقيق من جودة أداء المكلفين بالمهام التي يوصي بها التقرير	3.517	متوسط	.41462	7
	الدرجة الكلية لمجال معايير التطبيق	3.710978	مرتفع	0.676368	

أشارت نتائج التحليل أنه يتم الالتزام بمعايير التطبيق في البنوك قيد الدراسة بدرجة مرتفعة، وبدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.71).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتضح من الجدول السابق أن أكثر الفقرات موافقة هي الفقرة رقم (33) التي تنص على (يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من انسجام الأنظمة المطبقة في البنك مع الخطط والإجراءات والأنظمة المطبقة في البنك)، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.012) وهي درجة مرتفعة، تلتها الفقرة الخامسة والثلاثين التي تنص على انه تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في تطوير أنظمة الرقابة في البنك مما يدل على أن المدققين الداخليين يلتزمون بمعايير التدقيق الدولية، أما اقل الفقرات فكانت الفقرة (30) التي تنص على (يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مصداقية وصحة المعلومات المالية والتشغيلية في البنك) وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (2.988) وهي درجة متوسطة.

- التحليل المالي لكفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي القطري

قام الباحث في هذا الجزء بتحليل كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي القطري حيث تم قياس هذا المتغير عبر تحليل الملاءة المالية للمؤسسات في القطاع المصرفي القطري من خلال نسبة كفاية راس المال بالإضافة إلى نسب الربحية ونسب السيولة خلال الفترة (2010 – 2012).

قام الباحث باستخراج معدل كفاية راس المال للبنوك القطرية عينة الدراسة وهي: البنك الأهلي ، البنك التجاري القطري ، بنك الخليج التجاري ، بنك الدوحة ، بنك قطر الوطني وأخيراً بنك قطر الدولي.

وقام الباحث بقياس معدل كفاية رأس المال من خلال المعادلة : (رأس المال/مجموع الموجودات الخطرة)×100

كما قام الباحث بقياس نسب الربحية للبنوك من خلال ما يلي:

معدل هامش الربح وتم قياسه بالمعادلة: (الأرباح/رأس المال)×100

ومعدل العائد على الموجودات وتم قياسه بالمعادلة: (الأرباح/الموجودات)×100

ومعدل العائد على حقوق الملكية وتم قياسه بالمعادلة: (الأرباح/حقوق الملكية)×100

بالإضافة إلى قياس نسب السيولة من خلال ما يلي:

نسبة التداول وتم قياسها بالمعادلة: (الموجودات المتداولة/المطلوبات المتداولة)

وصافي راس المال العامل وتم قياسه بالمعادلة: (المطلوبات المتداولة- الموجودات المتداولة)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : تحليل كفاءة أداء البنك الأهلي :

جدول رقم (9)
بيانات البنك الأهلي
خلال الفترة (2010 - 2012)

ألف ريال قطري

	2010	2011	2012	المتوسط
الموجودات الخطرة				
النقد	2,874,447	780,883	880,585	1,511,972
السندات	2,655,680	2,636,607	4,119,523	3,137,270
القروض	11,338,854	12,154,725	13,813,167	12,435,582
مجموع الموجودات الخطرة	16,868,981	15,572,215	18,813,275	17,084,824
رأس المال	642,383	700,781	1,270,750	871,305
صافي الايرادات التشغيلية	597,371	701,822	690,509	663,234
صافي الربح السنوي	412,329	442,245	465,159	439,911
التغير السنوي		7%	5%	6%
مجموع الموجودات	17,965,718	17,923,420	20,606,140	18,831,759
التغير السنوي		-0.2%	15%	7%
مجموع حقوق الملكية	2,064,270	2,513,046	3,441,612	2,672,976
الموجودات المتداولة	17,431,343	17,341,114	20,105,285	18,292,581
المطلوبات المتداولة	15,901,448	15,410,374	17,164,528	16,158,783
معدل كفاية راس المال	3.8%	4.5%	6.8%	5.0%
نسب الربحية				
هامش الربح	69.0%	63.0%	67.4%	66.5%
العائد على الموجودات ROA	2.30%	2.5%	2.26%	2.34%
العائد على حقوق الملكية ROE	20.0%	17.6%	13.5%	17.0%
نسب السيولة				

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبة التداول	1.10	1.13	1.17	1.13
صافي راس المال العامل	1,529,895	1,930,740	2,940,757	2,133,797

نلاحظ من الجدول رقم (9) أن متوسط معدل كفاية راس المال للبنك الأهلي بلغ 5% فقد بلغ المعدل 3.8% عام 2010 وارتفع عام 2011 ليصل إلى 4.5% ، أما في عام 2012 استمر بالنمو إلى أن وصل 6.8% حيث قفز أعلى من المتوسط السنوي.

أما نسب الربحية فقد بلغ متوسط هامش الربح 66.5% كما بلغ هامش الربح 69% عام 2010 وانخفض عام 2011 إلى 63% ثم ارتفع عام 2012 ليصل 67.4% . وبالنسبة لمتوسط العائد على الموجودات فقد بلغ 2.34% وقد سجل العائد 2.3% عام 2010 وارتفع إلى 2.5% عام 2011 وهبط عام 2012 إلى 2.26% . أما بالنسبة لمتوسط العائد على حقوق الملكية فقد بلغ 17% حيث سجل العائد 20% عام 2010 وانخفض إلى 17.6% عام 2011 واستمر بالانخفاض عام 2012 إلى 13.5% وهو أقل من المتوسط.

هذا ويُلاحظ أن متوسط نمو صافي الربح السنوي للبنك الأهلي قد بلغ 6% ، أما نسب السيولة فيوضح الجدول أن متوسط نسبة التداول لدى البنك الأهلي بلغ 1.13 كما بلغت نسبة التداول 1.10 عام 2010 وارتفعت عام 2011 إلى 1.13 واستمرت بالنمو عام 2012 لتصل1.17 وهي بذلك تخطت المتوسط في هذا العام. كما نلاحظ أن متوسط نمو مجموع موجودات البنك الأهلي قد بلغ 7% .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : تحليل كفاءة أداء البنك التجاري القطري :

جدول رقم (10)
بيانات البنك التجاري القطري
خلال الفترة (2010 - 2012)

ألف ريال قطري

	2010	2011	2012	المتوسط
الموجودات الخطرة				
النقد	8,702,824	2,576,494	3,448,128	4,909,149
السندات	10,023,650	11,732,639	11,162,179	10,972,823
القروض	33,566,666	41,711,783	48,594,475	41,290,975
مجموع الموجودات الخطرة	52,293,140	56,020,916	63,204,782	57,172,946
رأس المال	2,268,258	2,474,464	2,474,464	2,405,729
صافي الإيرادات التشغيلية	2,561,888	2,863,506	2,983,991	2,803,128
صافي الربح السنوي	1,635,281	1,883,971	2,012,294	1,843,849
التغير السنوي		15%	7%	11%
مجموع الموجودات	62,520,074	71,638,044	80,037,752	71,398,623
التغير السنوي		14.6%	12%	13%
مجموع حقوق الملكية	12,499,857	14,230,296	14,939,378	13,889,844
الموجودات المتداولة	56,540,983	65,292,684	72,936,344	64,923,337
المطلوبات المتداولة	50,020,217	57,407,748	65,098,374	57,508,780
معدل كفاية رأس المال	4.3%	4.4%	3.9%	4.2%
نسب الربحية				
هامش الربح	63.8%	65.8%	67.4%	65.7%
العائد على الموجودات ROA	2.6%	2.6%	2.5%	2.6%
العائد على حقوق الملكية ROE	13.1%	13.2%	13.5%	13.3%
نسب السيولة				
نسبة التداول	1.13	1.14	1.12	1.13
صافي راس المال العامل	6,520,766	7,884,936	7,837,970	7,414,557

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبين الجدول رقم (10) أن متوسط معدل كفاية رأس المال للبنك التجاري القطري بلغ 4.2% حيث بلغ المعدل 4.3% عام 2010 وارتفع قليلاً عام 2011 ليصل إلى 4.4 % ، أما في عام 2012 انخفض ليصل 3.9%وهو أقل من المتوسط السنوي.

أما نسب الربحية فقد بلغ متوسط هامش الربح 65.7% كما بلغ هامش الربح 63.8% عام 2010 وارتفع عام 2011 إلى 65.8% واستمر بالنمو عام 2012 ليصل 67.4% . وبالنسبة لمتوسط العائد على الموجودات فقد بلغ 2.6 % حيث سجل العائد 2.6 % خلال عامي 2010 و 2011 ثم انخفض عام 2012 قليلاً ليبلغ 2.5% . أما بالنسبة لمتوسط العائد على حقوق الملكية فقد بلغ 13.3% حيث سجل العائد 13.1% عام 2010 وارتفع إلى 13.2% عام 2011 واستمر بالنمو عام 2012 إلى 13.5% .

هذا ونلاحظ أن متوسط نمو صافي الربح السنوي للبنك التجاري القطري قد بلغ 11% ، أما نسب السيولة فيوضح الجدول أن متوسط نسبة التداول لدى البنك التجاري القطري بلغ 1.13 كما بلغت نسبة التداول 1.13 عام 2010 وارتفعت عام 2011 إلى 1.14 وانخفضت عام 2012 لتصل1.12 لتبقى دون المتوسط السنوي . كما نلاحظ أن متوسط نمو مجموع موجودات البنك التجاري القطري قد بلغ 13% .

ثالثاً : تحليل كفاءة أداء بنك الخليج التجاري :

جدول رقم (11)
بيانات بنك الخليج التجاري
خلال الفترة (2010 - 2012)
ألف ريال قطري

	2010	2011	2012	المتوسط
الموجودات الخطرة				
النقد	1,387,231	859,544	1,778,889	1,341,888
السندات	7,083,441	11,028,907	15,865,129	11,325,826
القروض	7,256,709	11,510,631	13,031,579	10,599,640
مجموع الموجودات الخطرة	15,727,381	23,399,082	30,675,597	23,267,353
رأس المال	3,600,000	3,600,000	3,600,000	3,600,000
صافي الإيرادات التشغيلية	760,349	940,244	968,877	889,823
صافي الربح السنوي	426,703	487,001	512,219	475,308

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التغير السنوي		14%	5%	10%
مجموع الموجودات	18,737,061	27,199,578	33,672,132	26,536,257
التغير السنوي		45.2%	24%	34%
مجموع حقوق الملكية	5,254,636	5,402,390	5,671,038	5,442,688
الموجودات المتداولة	18,049,234	26,516,759	32,916,404	25,827,466
المطلوبات المتداولة	12,807,711	21,797,188	28,001,094	20,868,664
معدل كفاية راس المال	22.9%	15.4%	11.7%	16.7%
نسب الربحية				
هامش الربح	56.1%	51.8%	52.9%	53.6%
العائد على الموجودات ROA	2.3%	1.8%	1.5%	1.9%
العائد على حقوق الملكية ROE	8.1%	9.0%	9.0%	8.7%
نسب السيولة				
نسبة التداول	1.41	1.22	1.18	1.27
صافي رأس المال العامل	5,241,523	4,719,571	4,915,310	4,958,801

نلاحظ من الجدول رقم (11) أن متوسط معدل كفاية راس المال لبنك الخليج التجاري بلغ 16.7% حيث بلغ هذا المعدل 22.9% عام 2010 وانخفض عام 2011 ليصل إلى 15.4%، أما في عام 2012 استمر بالانخفاض إلى أن وصل 11.7% حيث بقي أقل من المتوسط السنوي.

أما نسب الربحية فقد بلغ متوسط هامش الربح 53.6% كما بلغ هامش ربح البنك 56.1% عام 2010 وانخفض عام 2011 إلى 51.8% واستمر بالانخفاض عام 2012 ليصل 52.9% . وبالنسبة لمتوسط العائد على الموجودات فقد بلغ 1.9% حيث سجل العائد 2.3% عام 2010 وانخفض إلى 1.8% عام 2011 واستمر بالانخفاض عام 2012 إلى 1.5% . أما بالنسبة لمتوسط العائد على حقوق الملكية فقد بلغ 8.7% حيث سجل العائد 8.1% عام 2010 وارتفع إلى 9% خلال عامي 2011 و 2012 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا ونلاحظ أن متوسط نمو صافي الربح السنوي لبنك الخليج التجاري قد بلغ 10% ، أما نسب السيولة فيوضح الجدول أن متوسط نسبة التداول لدى بنك الخليج التجاري بلغ 1.27 كما بلغت نسبة التداول 1.41 عام 2010 وانخفضت عام 2011 إلى 1.22 واستمرت بالانخفاض عام 2012 لتصل إلى 1.18 وهي بذلك بقيت دون المتوسط السنوي في العام 2012 .

كما يلاحظ أن متوسط نمو مجموع موجودات بنك الخليج التجاري قد بلغ 34% .

رابعاً : تحليل كفاءة أداء بنك الدوحة :

جدول رقم (12)
بيانات بنك الدوحة
خلال الفترة (2010 - 2012)

ألف ريال قطري

	2010	2011	2012	المتوسط
الموجودات الخطرة				
النقد	10,378,704	2,605,276	2,598,365	5,194,115
السندات	5,216,631	7,576,622	9,581,013	7,458,089
القروض	26,546,918	31,028,028	33,774,849	30,449,932
مجموع الموجودات الخطرة	42,142,253	41,209,926	45,954,227	43,102,135
رأس المال	1,894,730	2,066,978	2,066,978	2,009,562
صافي الايرادات التشغيلية	2,095,773	2,333,750	2,419,073	2,282,865
صافي الربح السنوي	1,054,245	1,241,154	1,304,972	1,200,124
التغير السنوي		18%	5%	11%
مجموع الموجودات	47,229,611	52,744,281	55,212,464	51,728,785
التغير السنوي		11.7%	5%	8%
مجموع حقوق الملكية	6,034,493	7,081,203	7,551,165	6,888,954
الموجودات المتداولة	45,776,497	51,357,290	53,740,814	50,291,534
المطلوبات المتداولة	39,319,885	45,663,078	47,661,299	44,214,754

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معدل كفاية رأس المال	4.5%	5.0%	4.5%	4.7%
نسب الربحية				
هامش الربح	50.3%	53.2%	53.9%	52.5%
العائد على الموجودات ROA	2.2%	2.4%	2.4%	2.3%
العائد على حقوق الملكية ROE	17.5%	17.5%	17.3%	17.4%
نسب السيولة				
نسبة التداول	1.16	1.12	1.13	1.14
صافي رأس المال العامل	6,456,612	5,694,212	6,079,515	6,076,780

ويبين الجدول رقم (12) أن متوسط معدل كفاية رأس المال لبنك الدوحة بلغ 4.7 % حيث بلغ المعدل 4.5% عام 2010 وارتفع عام 2011 ليصل إلى 5% ، أما في عام 2012 انخفض ليصل 4.5% مرة أخرى .

أما نسب الربحية فقد بلغ متوسط هامش الربح 52.5% حيث بلغ هامش الربح 50.3% عام 2010 وارتفع عام 2011 إلى 53.2% واستمر بالنمو عام 2012 ليصل 53.9% . وبالنسبة لمتوسط العائد على الموجودات فقد بلغ 2.3 % حيث سجل العائد 2.2 % خلال عام 2010 ثم ارتفع عام 2012 ليبلغ 2.4 % وبقي كذلك حتى عام 2012 دون تغيير. أما بالنسبة لمتوسط العائد على حقوق الملكية فقد بلغ 17.4% حيث سجل العائد 17.5% في كل من عام 2010 و 2011 ثم انخفض عام 2012 إلى 17.3% .

هذا ويُلاحظ أن متوسط نمو صافي الربح السنوي لدى بنك الدوحة قد بلغ 11% ، أما نسب السيولة فيوضح الجدول أن متوسط نسبة التداول لدى بنك الدوحة بلغ 1.14 كما بلغت نسبة التداول 1.16 عام 2010 وانخفضت عام 2011 إلى 1.12 ثم ارتفعت عام 2012 لتصل1.13، كما نلاحظ أن متوسط نمو مجموع موجودات بنك الدوحة قد بلغ 8% .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً : تحليل كفاءة أداء بنك قطر الوطني :

جدول رقم (13)
بيانات بنك قطر الوطني
خلال الفترة (2010 - 2012)

ألف ريال قطري

	2010	2011	2012	المتوسط
الموجودات الخطرة				
النقد	33,912,459	10,279,130	19,829,576	21,340,388
السندات	24,047,736	50,382,609	50,047,924	41,492,756
القروض	131,696,000	193,943,227	249,936,341	191,858,523
مجموع الموجودات الخطرة	189,656,195	254,604,966	319,813,841	254,691,667
رأس المال	3,914,570	6,361,177	6,997,294	5,757,680
صافي الايرادات التشغيلية	7,609,388	10,017,935	11,238,282	9,621,868
صافي الربح السنوي	5,702,168	7,553,997	8,423,040	7,226,402
التغير السنوي		32%	12%	22%
مجموع الموجودات	223,382,447	301,955,331	366,853,832	297,397,203
التغير السنوي		35.2%	21%	28%
مجموع حقوق الملكية	24,792,688	42,635,304	47,988,692	38,472,228
الموجودات المتداولة	214,343,021	293,170,520	356,835,584	288,116,375
المطلوبات المتداولة	198,589,759	259,320,027	318,865,140	258,924,975
معدل كفاية رأس المال	2.1%	2.5%	2.2%	2.3%
نسب الربحية				
هامش الربح	74.9%	75.4%	74.9%	75.1%
العائد على الموجودات ROA	2.6%	2.5%	2.3%	2.5%
العائد على حقوق الملكية ROE	23.0%	17.7%	17.6%	19.4%
نسب السيولة				
نسبة التداول	1.08	1.13	1.12	1.11
صافي رأس المال العامل	15,753,262	33,850,493	37,970,444	29,191,400

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ من الجدول رقم (13) أن متوســـط معدل كفاية راس المال لبنك قطر الوطني بلغ 2.3% حيث بلغ هذا المعدل 2.1% عام 2010 وارتفع عام 2011 ليصـــل إلى 2.5% ، أما في عام 2012 فقد انخفض إلى 2.2% حيث بقي أقل من المتوسط السنوي.

أما نســـب الربحية فقد بلغ متوســـط هامش الربح 75.1% كما بلغ هامش ربح البنك 74.9% عام 2010 وارتفع عام 2011 إلى 75.4% ثم عاد ليسجل عام 2012 ما نسبته 74.9% مرة أخرى كما في العام 2010 .

وبالنسـبة لمتوسط العائد على الموجودات فقد بلغ 2.5% حيث سجل العائد 2.6 % عام 2010 وانخفض إلى 2.5% عام 2011 واسـتمر بالانخفاض عام 2012 إلى 2.3% . أما بالنسـبة لمتوسط العائد على حقوق الملكية فقد بلغ 19.4% حيث سـجل العائد 23% عام 2010 وانخفض إلى 9% عام 2011 واسـتمر بالانخفاض قليلاً عام 2012 ليبلغ 17.6% .

هذا ونلاحظ أن متوسط نمو صافي الربح السنوي لبنك قطر الوطني قد بلغ 22% ، أما نسب السيولة فيوضح الجدول أن متوســـط نســـبة التداول لدى بنك قطر الوطني بلغ 1.11 كما بلغت نســـبة التداول 1.08 عام 2010 وارتفعت عام 2011 إلى 1.13 ثم انخفضت عام 2012 لتصل 1.12

كما يُلاحظ أن متوسط نمو مجموع موجودات بنك قطر الوطني قد بلغ 28% .

سادساً : تحليل كفاءة أداء بنك قطر الدولي :

جدول رقم (14)

بيانات بنك قطر الدولي

خلال الفترة (2010 - 2012)

ألف ريال قطري

	2010	2011	2012	المتوسط
الموجودات الخطرة				
النقد	954,630	934,530	1,354,077	1,081,079
السندات	1,694,264	4,259,060	5,004,119	3,652,481
القروض	9,177,747	10,588,963	14,675,110	11,480,607
مجموع الموجودات الخطرة	11,826,641	15,782,553	21,033,306	16,214,167
رأس المال	1,387,546	1,513,687	1,513,687	1,471,640
صافي الايرادات التشغيلية	1,085,381	1,125,592	1,183,331	1,131,435

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صافي الربح السنوي	558,827	653,036	679,025	630,296
التغير السنوي		17%	4%	10%
مجموع الموجودات	18,178,941	23,357,626	28,559,040	23,365,202
التغير السنوي		28.5%	22%	25%
مجموع حقوق الملكية	3,817,298	4,893,260	5,036,037	4,582,198
الموجودات المتداولة	16,974,653	21,516,728	26,482,880	21,658,087
المطلوبات المتداولة	3,163,892	5,672,549	9,351,464	6,062,635
معدل كفاية راس المال	11.7%	9.6%	7.2%	9.5%
نسب الربحية				
هامش الربح	51.5%	58.0%	57.4%	55.6%
العائد على الموجودات ROA	3.1%	2.8%	2.4%	2.7%
العائد على حقوق الملكية ROE	14.6%	13.3%	13.5%	13.8%
نسب السيولة				
نسبة التداول	5.37	3.79	2.83	4.00
صافي رأس المال العامل	13,810,761	15,844,179	17,131,416	15,595,452

ويبين الجدول رقم (14) أن متوسط معدل كفاية رأس المال لبنك قطر الدولي بلغ 9.5 % حيث بلغ المعدل 11.7% عام 2010 وانخفض عام 2011 ليصل إلى 9.6% واستمر بالانخفاض عام 2012 ليصل الى 7.2% أما نسب الربحية فقد بلغ متوسط هامش الربح 55.6% حيث بلغ هامش الربح 51.5% عام 2010 وارتفع عام 2011 إلى 58% ثم انخفض عام 2012 ليصل 57.4% . وبالنسبة لمتوسط العائد على الموجودات فقد بلغ 2.7 % حيث سجل العائد 3.1% خلال عام 2010 ثم انخفض عام 2012 ليبلغ 2.8 % واستمر بالانخفاض عام 2012 ليسجل 2.4%. أما بالنسبة لمتوسط العائد على حقوق الملكية فقد بلغ 13.8% حيث سجل العائد 14.6% عام 2010 ووانخفض عام 2011 ليصل الى 13.3% ثم ارتفع عام 2012 إلى 13.5% .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا ونلاحظ أن متوسط نمو صافي الربح السنوي لدى بنك قطر الدولي قد بلغ 10%، أما نسب السيولة يوضح الجدول أن متوسط نسبة التداول لدى بنك الدوحة بلغ 4.00 فقد بلغت نسبة التداول 5.37 عام 2010 وانخفضت عام 2011 إلى 3.79 واستمرت بالانخفاض عام 2012 لتصل 2.83 حيث بقي أقل من المتوسط السنوي خلال عامي 2011 و 2012 .

كما نلاحظ أن متوسط نمو مجموع موجودات بنك قطر الدولي قد بلغ 25% .

وفيما يلي تحليل للأداء المالي لجميع البنوك قيد الدراسة:

جدول رقم (15)

تحليل كفاءة أداء البنوك القطرية عينة الدراسة

البنك	صافي الربح السنوي	معدل كفاية رأس المال	هامش الربح	العائد على الموجودات	العائد على حقوق الملكية	نسب التداول	صافي راس المال العامل
البنك الأهلي	439,911	5.0%	66.5%	2.34%	17.0%	1.13	2,133,797
البنك التجاري القطري	1,843,849	4.2%	65.7%	2.6%	13.3%	1.13	7,414,557
بنك الخليج التجاري	475,308	16.7%	53.6%	1.9%	8.7%	1.27	4,958,801
بنك الدوحة	1,200,124	4.7%	52.5%	2.3%	17.4%	1.14	6,076,780

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنك قطر الوطني	7,226,402	2.3%	75.1%	2.5%	19.4%	1.11	29,191,400
بنك قطر الدولي	630,296	9.5%	55.6%	2.7%	13.8%	4.00	15,595,452

يتضح من الجدول السابق أن أكثر البنوك تحقيقاً لصافي الربح السنوي هو البنك تجاري القطري بصافي ربح بلغ (1,843,849)، أما أكثر البنوك من حيث معدل كفاية رأس المال فهو بنك تاخليج التجاري بمعدل بلغ (16.7%)، أما أكثر البنوك تحقيقاً لهامش الربح فهو بنك قطر الوطني بهامش ربح بلغ (75.1%)، أما أكثر البنوك تحقيقاً للعائد على الموجودات فهو بنك البنك التجاري القطري بعائد موجودات بلغ (2.6%)، أما أكثر البنوك تحقيقا بعائد على حقوق الملكية هو بنك قطر الوطني(19.4%)، أما أكثر البنوك تحقيقاً لنسب التداول فكان بنك قطر الدولي بنسبة تداول (4.00)، أما أكثر البنوك تحقيقاً لصافي رأس المال العامل فكان بنك قطر الوطني بصافي رأس مال عامل بلغ (29,191,400).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نتائج مناقشة الفرضيات

اختبار الفرضيات:

لقم تم اختبار الفرضيات العدمية بطريقة القيمة الحرجة، وتنص قاعدة القرار حسب هذه القاعدة على أنه لا يمكن رفض الفرضية العدمية إذا وقعت إحصائية الاختبار (F) في منطقة القبول عند مستوى معنوية (0.05)، كما تم تحديد معامل الارتباط (R) لقياس قوة العلاقة بين المتغير المستقل وهو أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية والمتغير التابع وهو كفاءة الأداء المالي الموضحة لجميع البنوك مجتمعة في جدول رقم (15) في نموذج الانحدار البسيط، إضافة إلى معامل التحديد (R^2) الذي يقيس نسبة التباين الكلي في المتغير التابع التي يفسرها التباين في المتغير المستقل .وفيما يلي اختبار فرضيات الدراسة على أساس قاعدة الاختبار الموضحة أعلاه.

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لتطبيق معايير الخواص، على كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي

ولاختبار مدى صحة الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار لمعرفة مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الخواص وكفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي القطري عند مستوى دلالة إحصائية (α = 0.05)، والجدول (16) يفسر نتائج الاختبار.

الجدول رقم (16) اختبار الانحدار للفرضية الفرعية الأولى

مستوى الدلالة	R^2	R	F	نتيجة الفرضية العدمية
.000[a]	0.142	.377	49.020	رفض

كانت قيمة الاختبار F تساوي (49.020)، وهي أكبر من قيمة F الجدولية، أما مستوى الدلالة الإحصائية فبلغت (0.000) وهي أقل من القيمة المحددة 0.05، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة، وهذا معزز بارتفاع قيمة R والتي بلغت (.377) التي تفسر قوة العلاقة تطبيق معايير الخواص وكفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي القطري ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى قيمة معامل التحديد R^2 التي بلغت (0.142) وهي تفسر مستوى التباين في كفاءة الأداء المالي للبنوك القطرية الذي يفسره مستوى التباين في تطبيق معايير الخواص، أي أنه تُرفض الفرضية العدمية وتُقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لتطبيق معايير الخواص، على كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لتطبيق معايير الأداء، على كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي.

ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار لمتوسطات آراء عينة الدراسة لمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الأداء وكفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي القطري عند مستوى دلالة إحصائية (α = 0.05)، والجدول (17) يفسر نتائج الاختبار.

الجدول رقم (17) اختبار الانحدار للفرضية الفرعية الثانية

مستوى الدلالة	R^2	R	F	نتيجة الفرضية العدمية
.000[a]	0.312	.559	102.640	رفض

كانت قيمة الاختبار F تساوي (102.640) وهي أكبر من قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة إحصائية بلغت (0.00) وهي أقل من القيمة المحددة 0.05، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)، وهذا معزز بارتفاع قيمة R والتي بلغت (.559)، ومعزز أيضا بقيمة R^2 التي بلغت (0.312) والتي تفسر التباين في قيمة المتغير التابع كفاءة الأداء المالي في البنوك القطرية في ضوء التباين في قيمة المتغير المستقل تطبيق معايير الأداء، وبالتالي تُرفض الفرضية العدمية وتُقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لتطبيق معايير الأداء، على كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـائية عند مسـتوى الدلالة (α=0.05) لتطبيق معايير التطبيق على كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي.

ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار لمتوسطات آراء عينة الدراسة لمدى وجود علاقة بين تطبيق معايير التطبيق وكفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي القطري، عند مستوى دلالة إحصائية (α = 0.05)، والجدول (18) يفسر نتائج الاختبار.

الجدول رقم (18)اختبار الانحدار للفرضية الفرعية الثالثة

مستوى الدلالة	R^2	R	F	نتيجة الفرضية العدمية
0.000	0.311	.558	102.317	رفض

كانت قيمة الاختبار F تساوي (102.317)، وهي أكبر من قيمة F الجدولية وعند مستوى دلالة إحصائية بلغت (0,00) وهي أقل من القيمة المحددة 0.05، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)، وهذا معزز بارتفاع قيمة R والتي بلغت (.558)، ومفسر بقيمة R^2 التي بلغت(0.311) وهذه القيمة تفسر التباين في قيمة المتغير التابع كفاءة الأداء المالي في البنوك القطرية في ضوء التباين في المتغير المستقل تطبيق معايير التطبيق. وبالتالي تُرفض الفرضية العدمية وتُقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لتطبيق معايير التطبيق على كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس
مناقشة النتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس
مناقشة النتائج والتوصيات

مناقشة النتائج:

- يتم تطبيق معايير الخواص في القطاع المصرفي القطري بدرجة مرتفعة، ويعزو الباحث هذه النتيجة؛ لأن البنوك القطرية تمنح المدقق الداخلي صلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة وفعالية، كما أن البنوك القطرية تحرص على أن يكون مدققيها الداخليين يمتلكون الالمام بشكل كافي بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها دولياً. كما إنها تحرص على تزويد مدققيها الداخليين أولاً بأول بالمعرفة والمهارات الكافية والخاصة بالمهنة، كما إنها تحثهم على على متابعة التطورات الحاصلة على معايير التدقيق الداخلي. كما يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن ادارة البنوك القطرية تحرص على توظيف مدققين داخليين من ذوي الخبرة للاستفادة من خبرتهم في مجال التدقيق، كما توفر البنوك القطرية تعليمات مكتوبة توضح السياسات والإجراءات لإرشاد المدققين الداخليين. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة السلامي (2005) التي أشارت إلى أن درجة الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي من قبل إدارات التدقيق الداخلي في شركات التأمين اليمنية كانت مرتفعة.

- يتم الالتزام بمعايير الأداء في البنوك القطرية بدرجة مرتفعة أيضا، ويُرجع الباحث هذه النتيجة إلى إن مدققي هذه البنوك الداخليين يقومون بالتخطيط لكل عملية تدقيق على حدة، ويحصلون على الموافقة اللازمة من الإدارة على خطة التدقيق.، ويدرسون النظام الداخلي وأوراق العمل الخاصة بالبنك الذي يدققون فيه، ويحصلون على معلومات مسبقة تستخدم كأساس لعملية التدقيق، ويتأكدون من أن أدلة التدقيق الداخلي مناسبة وكافية وموزعة بكفاءة، و يقومون بإجراء المسوحات للتعرف على الإجراءات الرقابية التي تحتاج إلى فحوصات إضافية أثناء عملية التدقيق، و يسجلون المعلومات التي تدعم الآراء التي يتوصل إليها،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن بعد ذلك تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإيصال نتائج عملية التدقيق إلى لجنة التدقيق، و يتم متابعة تنفيذ التوصيات ضمن برنامج عمل دائرة التدقيق الداخلي. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الجوهر والعقدة (2010) التي أكدت على أن الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية يعزز بشكل كبير أنظمة الرقابة الداخلية من خلال سعيها لتزويد الإدارة ولجنة التدقيق بتأكيد لتطبيق السياسات والاجراءات الداخلية وبيان مدى فاعليتها.

- يتم تطبيق معايير التطبيق في البنوك القطرية بدرجة مرتفعة، ويفسر الباحث هذه النتيجة كون المدقق الداخلي يقوم بأنواع خاصة من التدقيق في حال ثبوت غش أو تلاعب، كما إنه يحدد المخاطر التي تحتاج إلى فحوصات إضافية أثناء عملية التدقيق، كما يتحقق من مصداقية وصحة المعلومات المالية والتشغيلية في البنك، ويتأكد من انسجام الأنظمة المطبقة في البنك مع الخطط والإجراءات والأنظمة المطبقة في البنك.

- أما بخصوص الأداء المالي للبنوك القطرية تبين إن معدلات كفاية رأس المال في البنوك القطرية عينة الدراسة كانت متوسطة باستثناء بنك الخليج التجاري الذي حقق معدل كفاية رأس المال مرتفع خصوصاً خلال عامي 2010 و 2011 . كما اتضح أن نسب الربحية لدى كافة البنوك القطرية عينة الدراسة جيدة . كما تبين أن نسب السيولة لدى كافة البنوك القطرية عينة الدراسة جيدة . اضافة إلى ذلك فإن نمو متوسط صافي الربح السنوي للبنوك القطرية عينة الدراسة جيد. كما كان معدل نمو متوسط مجموع الموجودات للبنوك القطرية عينة الدراسة جيد. وإجمالاً فإن الأداء المالي للبنوك القطرية عينة الدراسة جيد ولكن معدل كفاية راس المال المتحقق لا يصل إلى درجة الأمان المطلوبة ويلبي بشكل متوسط وليس كبير المعايير الموضوعة من قبل صناع القرار المالي في دولة قطر.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لتطبيق معايير الخواص، على كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي، وكانت قوة العلاقة بين تطبيق معايير الخواص وكفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي القطري(37.7%)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الأثر الفعلي لتطبيق معايير الخواص في كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي القطري فكان (14.2%). وهذا يؤكد على وجود علاقة ما بين تطبيق معايير الخواص وكفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي القطري. ويُرجع الباحث هذه النتيجة إلى إن تطبيق معايير الخواص تعني وجود مدققين من ذوي التأهيل العلمي الجيد والخبرات المناسبة الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على عملية كفاءة الأداء المالي للبنوك العاملة في القطاع المصرفي القطري.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لتطبيق معايير الأداء، على كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي. وكانت قوة العلاقة بين تطبيق معايير الأداء وكفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي القطري(55.9%)، أما الأثر الفعلي لتطبيق معايير الأداء في كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي القطري فكان(31.2%). ويُرجع الباحث هذه النتيجة إلى أن قدرة المدققين الداخليين على تطبيق معايير الأداء الواجب مراعاتها تزيد من دقة تقاريرهم وتساعدهم في إجراء التدقيق بشكل أفضل مما يساعد في توفير بيانات دقيقة لإدارة البنك والتي على أساسها يقوم البنك باتخاذ قراراته الإدارية والاستثمارية والائتمانية المختلفة، بالتالي كلما كانت عملية التدقيق صحيحة وتستند إلى معايير التدقيق الدولية كلما زادت كفاءة الأداء المالي للبنوك العاملة في القطاع المصرفي القطري.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لتطبيق معايير التطبيق على كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي. وكانت قوة العلاقة بين تطبيق معايير التطبيق وكفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي القطري(55.8%)، أما الأثر الفعلي لتطبيق معايير التطبيق في كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي القطري فكان(31.1%). ويفسر الباحث هذه النتيجة إلى إن التحقق من تطبيق معايير الخواص ومعايير الأداء الواجب مراعاتها يضمن عملية تدقيق داخلي جيدة ذات نتائج مؤثرة في كفاءة الأداء المالي للبنوك القطرية ويقلل من مستويات الفساد والانحرافات المالية التي قد تحدث فيها. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة Jantal, et at, (2010) التي أكدت على أن مهنية وموضوعية أقسام التدقيق الداخلي بفعل الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية أثرت في كفاءة الأداء المالي في الشركات المدرجة في السوق الماليزي للأوراق المالية بشكل ملحوظ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

- **عقد الدورات التدريبية المستمرة التي تجعل المدققين الداخليين في البنوك القطرية على تماس دائم مع التطورات التي تحصل على معايير التدقيق الدولية.**

- **ضرورة زيادة الصلاحيات الممنوحة للمدققين الداخليين اللازمة لأدائهم أعمالهم بكفاءة وفاعلية.**

- **ضرورة التخطيط الجيد لعمليات التدقيق الداخلي في البنك وفق معايير التدقيق الداخلي الدولية، ومن ثم مراقبة تنفيذ الخطط الموضوعة بجودة وكفاءة.**

- **حث المدققين على الالتزام بكل ما نصت عليه معايير الدقيق الداخلي الدولية لضمان الزاهة والشفافية في العمل.**

- **اجراء المزيد من الدراسات حول موضوع أثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية على كفاءة القطاع المصرفي في دولة قطر نظرا لقلة الدراسات في البيئة القطرية.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

المراجع باللغة العربية:

- الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، (2001) معايير التدقيق الدولية، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المطابع المركزية، عمان، الأردن.
- التميمي، هادي،(2007)، المدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، ط2، عمان، مركز كحلون للكتب.
- جربوع، يوسف محمود،(2002)، مراجعة الحسابات المتقدمة وفقًا لمعايير المراجعة الدولية، مطابع النصر، غزة، فلسطين.
- جمعة، السعيد فرحات، (2008). الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)، ط2، الرياض: دار المريخ للنشر.
- الجوهر ، كريمة علي؛ العقدة ، صالح،(2010)، إعادة هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية وأثرها في تعزيز إدارة المخاطر. المجلة العربية للإدارة (الاردن) ، مج 30، ع 2، ص ص 111 – 129.
- الجوهر، كريمة علي، والعقدة، صالح، (2010)، إعادة هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية، وأثرها في إدارة المخاطر، المجلة العربية للإدارة، مجلد (30)، العدد (2) ديسمبر، ص111-129.
- الحداد، هيفاء سعيد، وعلي، مقبل علي،(2005)، تقويم كفاءة الأداء المالي باستخدام البيانات والمؤشرات المالية لعينة من الشركات المساهمة المختلطة في محافظة نينوى، مجلة تنمية الرافذين، العدد 80 (27)، ص ص 159-173.
- الخطيب، خالد، و الرفاعي، خليل، (2007)، الاصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات: مدخل نظري وعملي، ط2، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- خليل ، عطا الله وارد ،(2005)، " الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأردنية في ظل الحاكمية المؤسسية "، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في أطار الحوكمة المؤسسي ، القاهرة – مصر ، سبتمبر 2005 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دويك، عبد الله،(2006)، التدقيق، إطار مفاهيمي، مكتبة النصر، غزة، فلسطين.
- الذنيبات، علي،(2012)،تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية نظرة وتطبيق، منشورات الجامعة الأردنية، الطبعة الثالثة.
- السالم، اياد حسن،(2012)، واقع التدقيق الداخلي في بلديات قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- السلامي، عارف عتيق، (2005) ، مدى التزام شركات التأمين اليمنية بمعايير التدقيق الداخلي، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن
- سويدان ، ميشيل؛ أبو زريق ، بلال،(2013)، مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولي في شركات الكهرباء الأردنية. المجلة الاردنية فى إدارة الاعمال (الاردن) ، مج 9، ع 3، ص ص 540 - 566.
- شحروري، محمود،(1999)، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.
- شقور، فريد ، (2000)، مدى التزام البنوك الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن.
- الصبان، سمير، (2004)، التدقيق، مدخل علمي تطبيقي،ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- الصحن، عبد الفتاح، (2008)، أصول المراجعة الداخلية و الخارجية،ط3، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
- عبد الجبار ، أسامة عبد المنعم.،(2012)، دور المدقق الداخلي في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي. مجلة الإدارة والاقتصاد - كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية - العراق ، س 35، ع 91، ص ص 60 – 81.
- عبدالله، خالد أمين، (2004)، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عثمان، عبد الرازق،(2009)، اصول التدقيق والرقابة الداخلية، ط4، دار الكتب للطابعة والنشر، الموصل، العراق.
- العفيفي، مؤمن، (2009) ، مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية على مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- العمري، أحمد محمد، وعبد المغني، فضل عبد الفتاح ، (2007)،مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثاني، العدد الثالث، ص ص 20-37.
- الفرح ، عبدالرزاق " محمد سعيد "؛ أبو زر ، عفاف إسحق؛ العبادي ، سنان سليمان، (2011)، مدى التزام شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي: دراسة ميدانية. الفكر المحاسبي - مصر ، مج 15، ع 1، (2011)، ص ص 104 - 123 .
- الفيومي، نضال أحمد، و عزالدين الكور، (2008). كفاءة التكلفة والربح في البنوك التجارية الأردنية (طرق معلمية وغير معلمية)، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 35، العدد (1).
- القاضي، حسين،(2008)، التدقيق الداخلي، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
- الكرخي، مجيد عبد جعفر، (2009)، مدخل إلى تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية، ط2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق.
- الكور، عزالدين مصطفى، (2008). تقدير عدم الكفاءة على مستوى التكلفة والربح، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية، طرابلس-ليبيا 29-2008/6/30.
- لطفي، أمين السيد احمد،(2012) ،التطورات الحديثة في المراجعة،ط2، الدار الجامعية، مصر.
- لطفي، أمين السيد، (2002) المراجعة في عالم متغير، دار الكتاب الأول للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المجمع العربي للمحاسبين، (2001)، المبادئ الأساسية للتدقيق، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المطابع المركزية، عمان، الأردن.
- محمود، مصطفى، (2008)، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.
- مخلوف، احمد محمد (2007). المراجعة الداخلية في ظل "المعايير الدولية للمراجعة الداخلية". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.
- المدلل، يوسف سعيد يوسف (2007) ، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة
- الناغي، محمود السيد(2000) ،المعايير الدولية للمراجعة تحليل وإطار للتطبيق، المكتبة العصرية، المنصورة.
- نور، أحمد،(2007)، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية، ط2ـ الدار الجامعية، بيروت، لبنان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع باللغة الانجليزية

- Abdolmohammadi, Mohammad. (2009). " Factors Associated With the Use of and Compliance with the IIA Standards: A study of Anglo-Culture CAEs". International Journal of Auditing, Vol. 13, Issue 1, pp.27-42.
- Archambeault, Deborah S., (2002). " The relation between Corporate Governance Strength and Fraudulent Financial Reporting: Evidence from SEC Enforcement Cases " , USA: Prentice-Hall International, Inc.
- Brink, Victor Z. and Witt, Herbert. (2002). Modern Internal Auditing: Appraising Operations and Controls. 4th Edition. A Ronald Press Publication. John Wiley &Sons, New York.
- Cahill, Edward,(2006), Audit committee and internal audit effectiveness in a multinational bank subsidiary: case study, Journal of banking regulation, Vol(7), p160-179.
- Gerrit, Sarens, (2011) "The Role of Internal Auditing in corporate Governance: Qualitative and quantitative insights on the influence of organizational characteristics" Dissertation doctor, ohayo university, USA.
- Greenspan, Alan,(1998), The Role of Capital in Optimal Banking Supervision and Regulations,FRBNY Economic Review (10/1998)
- Guy, Dan M., Alderman, Wayne C., and Winters, Alan J. (1999). Auditing. 5th Edition, Harcourt Brace & Company, USA.
- International Internal Auditing, (2004),"New Governance Rules Require Internal Auditing", Ton at the Top, Issue 21, February.
- International Internal Auditing, (2011),"New Governance Rules Require Internal Auditing", Ton at the Top, Issue 5- November.
- International Internal Auditing,(2008), standard for the professional practices of Internal Auditing, International Internal Auditing, code of Ethics.

www.manaraa.com

- Jantal, mark and Arnaboldi, Michela and Azzone, Giovanni,(2010), " Internal auditing practices and internal control system "Managerial Auditing Journal. Vol. (22) No. (2) pp. 275-292
- Kevin, J. (2003), "The Effects of Internal Audit Structure on Perceived Financial Statement Fraud Prevention", Accounting Horizons Journal, Vol. 17,No.4,UK, pp. 1-17
- Polius, T. and Samuel. W. (2000). banking Efficiency in the Eastern Caribbean Currency Union: an Examination of the Structure-Conduct-Performance Parading and the efficiency Hypothesis, Money Affairs, 15 (1), 75-92.
- Sekaran, U. (2003). Research methods for business (4th ed.). Hoboken, NJ: John Wiley & Sons.
- Whit, K.R, and Alexander, (1992)"Internal Auditing :Trends and Practices" Journal of Institute of Internal Auditor, March, pp:25 -4 .

موقع الانترنت:

- International Monetary Fund , (2010), The GCC Banking Sector: Topography and Analysis, April 2010. Retrieved from http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2010/wp1087.pd, at 27-7-2014

www.manaraa.com

الملاحق

ملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة عمان العربية
كلية الأعمال
قسم المحاسبة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان " أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على كفاءة الأداء المالي في القطاع المصرفي في قطر"

ونظراً لما تتمتعون به من علم ومعرفة وخبرات واسعة، فيؤمل منكم التكرم بتعبئة استبانة هذه الدراسة وفق ما ترونه مناسبا.

شاكراً لكم حسن تعاونكم

المشرف: أ.د بشير عبد العظيم البنا الباحث: خليفة آل خليفة

القسم الأول: المعلومات الشخصية

2- المؤهل العلمي: بكالوريوس أو أقل☐

ماجستير ☐ دكتوراة ☐

3- سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات☐ من 5- أقل10 سنوات☐

10 سنوات فأكثر☐

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الثاني: ضع إشارة (×) مكان ما يتفق مع إجابتك:

معايير الخواص						
الرقم	الفقرة	مواف ق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	يتوفر لدى المدقق الداخلي صلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة وفعالية					
.2	يمتلك المدققون الداخليون في البنك الإلمام الكافي بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها دولياً					
.3	يتمتع المدققون الداخليون بالمعرفة والمهارات الكافية والخاصة بالمهنة					
.4	يحرص المدقق الداخلي باستمرار على متابعة التطورات الحاصلة على معايير التدقيق الداخلي من خلال التدريب					
.5	يحرص مدير التدقيق على تأمين تعميمات ملائمة للمرؤوسين في بداية كل عملية تدقيق					
.6	يأخذ المدقق الداخلي في الاعتبار عند بذل العناية المهنية اللازمة، كفاءة إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم في أنشطة البنك.					
.7	يوجد في البنك برامج رقابة نوعية					
.8	تحرص ادارة البنك على توظيف داخليين من ذوي الخبرة للاستفادة من خبرتهم في مجال التدقيق					
.9	يوجد في البنك تعليمات مكتوبة توضح السياسات والإجراءات لإرشاد المدققين الداخليين					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معايير الأداء						
الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
.10	يتصل المدير التنفيذي لوحدة التدقيق الداخلي بلجنة التدقيق لإبلاغها بالخطط والتغييرات الجوهرية على الخطط والحصول على الموافقة عليها					
.11	يقوم المدقق الداخلي بدراسة النظام الداخلي وأوراق العمل الخاصة بالبنك					
.12	يقوم المدقق الداخلي بالتخطيط لكل عملية تدقيق على حدة					
.13	يحصل المدقق الداخلي على معلومات مسبقة تستخدم كأساس لعملية التدقيق					
.14	يتأكد المدقق الداخلي من أن أدلة التدقيق الداخلي مناسبة وكافية وموزعة بكفاءة					
.15	يقوم المدقق الداخلي بالحصول على الموافقة اللازمة من الإدارة على خطة التدقيق.					
.16	يتأكد المدقق الداخلي من فعالية وكفاءة العمليات					
.17	تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في حماية موجودات البنك					
.18	تضمن أنشطة التدقيق الداخلي بالتقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات					
.19	يتضمن التخطيط لعملية التدقيق ضرورة تحديد نطاق العمل					
.20	يتم الحصول على معلومات كافية لتكوين خلفية عن الأنشطة التي سيتم تدقيقها					
.21	يتم تحديد الموارد البشرية اللازمة لأداء عملية التدقيق.					
.22	يتم القيام بمسح للتعرف على الأنشطة التي تحتاج إلى فحوصات إضافية أثناء عملية التدقيق					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.23	يتم القيام بمسح للتعرف على الإجراءات الرقابية التي تحتاج إلى فحوصات إضافية أثناء عملية التدقيق					
.24	يقوم المدقق الداخلي بتحديد المعلومات الملائمة والموثوقة والكافية لانجاز النشاط					
.25	يقوم المدقق الداخلي بتسجيل المعلومات التي تدعم الآراء التي يتوصل إليها					
.26	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإيصال نتائج عملية التدقيق إلى لجنة التدقيق					
.27	يقوم المدققين الداخلين برفع تقاريرهم عن نتائج عملية التدقيق الداخلي فور الانتهاء منها					
.28	تكون عملية متابعة تنفيذ التوصيات ضمن برنامج عمل دائرة التدقيق الداخلي					
.29	يوجد في البنك نظامًا مناسبًا لمتابعة عملية التصرف في النتائج التي تم إيصالها إلى مجلس الإدارة					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معايير التطبيق						
الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
.30	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مصداقية وصحة المعلومات المالية والتشغيلية في البنك					
.31	يتم اختيار إجراءات ونطاق وأساليب التدقيق من قبل المدقق بحرية					
.32	يقوم المدقق الداخلي بعرض الحقائق التي أظهرها التدقيق بدون أي تأثير خارجي					
.33	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من انسجام الأنظمة المطبقة في البنك مع الخطط والإجراءات والأنظمة المطبقة في البنك					
.34	تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في تطوير إدارة المخاطر في البنك					
.35	تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في تطوير أنظمة الرقابة في البنك					
.36	يساهم التدقيق الداخلي في مراقبة عملية تحقيق الأهداف الموضوعة مسبقاً					
.37	يتم القيام بمسح للتعرف على المخاطر التي تحتاج إلى فحوصات إضافية أثناء عملية التدقيق					
.38	تتأكد لجنة التدقيق من جودة أداء المكلفين بالمهام التي يوصي بها التقرير					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (2) أسماء المحكمين

اسم المحكم	مكان العمل
أ.د.بشير عبد العظيم البنا	جامعة عمان العربية
د. زياد سعيدات	جامعة عمان العربية
د. اسماعيل أبو زيادة	الجامعة الأردنية
د.بتول ناصر	جامعة اليرموك
د. سهيل أبو صالحة	الجامعة الأردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (3) مجتمع الدراسة

1	بنك قطر الوطني
2	البنك التجاري القطري
3	بنك الدوحة
4	بنك قطر الاهلي
5	بنك بي ان ب BNP
6	بنك المتحد
7	بنك المشرق
8	البنك الخليجي
9	بنك اتش اس بي سي الشرق الأوسط
10	البنك العربي
11	بنك صادرات ايران
12	بنك ستاندرد

يمثل الجدول السابق البنوك التجارية العاملة في قطر، وتم استثناء البنوك الاسلامية لأغراض الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com